"طالما بعاد عني"

المواقف اللبنانية حول الجنسانية والهويات الجندرية

GSRC
Gender & Sexuality
resource center
مركز الموارد الجندرية والجنسانية

المؤسسة العربية
للحريات والمساواة
arab foundation for
freedoms and equality

صورة الغلاف: الكتابة على الجدران (الغرافيتي) في وسط بيروت،
خلال مظاهرات الحركة الشعبية 2015.

" طالما بعاد عني"

المواقف اللبنانية حول الجنسانية والهويات الجندرية

نور نصر و طارق زيدان

المؤسسة العربية للحريات والمساواة

© 2015

الفهرس

الملخّص التنفيذي **6**

أوّلًا: السّياق ولمحة خلفيّة **7**

ثانيًا: منهجيّة البحث **10**

أ. الأهداف

ب. العيّنات والجماعة المستهدفة

ت. مقياس المواقف

ث. جمع البيانات

ج. تحليل البيانات

ثالثًا: نتائج الإستفتاء الرئيسة **13**

أ. النظرة العامة والمواقف تجاه النشاط الجنسي

ب. النظرة العامة والمواقف تجاه المثلية الجنسية

ت. النظرة العامة والمواقف تجاه متغيّري النوع الإجتماعي

رابعًا: التوصيات **25**

خامسًا: المتغيّرات الديموغرافيّة والتحاليل بين مختلف الجماعات **30**

سادسًا: النتائج **33**

سابعًا: ملخّص عن الجمعيات **42**

ثامنًا: ملخّص عن المؤلّفان **43**

تاسعًا: الشكر والتقدير **44**

الملخص التنفيذي

يشكل هذا البحث المنجز الثمرة الرئيسية لمشروع تحت عنوان "المواقف اللبنانية تجاه الحريات الخاصة". وهو مصمم لملء فجوة المعلومات في النشاط المتعلق بالحقوق الجنسية والجندريّة في لبنان من خلال توفير المعلومات الهامة وغير المتوفرة في السابق عن طريق قياس المواقف تجاه الحقوق الجنسية والجندريّة في لبنان.

ومن خلال خلفياتنا كناشطين ، شرعنا في هذا البحث لمعرفة الى أي مدى ستعكس المواقف الرسمية اللبنانية التسامح والقبول تجاه هذا الموضوع الحساس، لا سيما عند النظر إلى السياق الوطني عامةً، وليس فقط في بيروت. وبينما كانت بعض النتائج متوقعة، فإن هذا البحث قد لاقى نتائج واعدة وغير متوقعة يمكن أن تستند عليها أعمالًا أخرى في المستقبل.

أظهرت وجهات النظر حول النشاط الجنسي أهمية الحق في المتعة في الجنس ، من دون الإكراه والأحكام والتجريم. في حين أن الشعب اللبناني رأى في المقام الأول الهويات المثلية ومتغيري النوع الإجتماعي قضية طبية أو نفسية، أتت النتائج باستمرار وبشكل متكرر رافضة لاستخدام العنف، والإجراءات العقابية، والسجن. وتراوحت المواقف الشخصية تجاه الموضوع من موقف تقديم النصائح والمساعدة والعلاج، إلى مواقف التجنب، والنبذ والتهميش.

وليس سرًا أن المواقف المتعلقة بالجنس والجنسانيّة، والأقليات الجنسية والجندرية في لبنان تحتاج للمزيد من التطوير للوصول الى المساواة والشمولية. ما تقترحه هذه الدراسة الفريدة من نوعها من ناحية حجمها وتوسعها، هو أن رأي الشعب اللبناني في مجال حقوق الإنسان هو أنه من حق أي فرد كان التمتع بالأمان واللاعنف ومن هذا المنطلق يمكننا بناء عملنا على تأمين مجتمع أكثر عدلًا.

لقد تحقق هذا البحث بالمساعدة الماليّة التي قدّمها الإتحاد الأوروبي وجمعية أركوس.

أولاً: السياق ولمحة خلفيّة

الحقوق الجنسية، والجندريّة والجسدية، والنشاط الإجتماعي في لبنان

لقد شهدت السنوات الست الماضية تغيرًا غير مسبوق للنشاط الإجتماعي فيما يتعلّق بالحقوق الجنسية و حقوق متغيري النوع الاجتماعي في لبنان، مع العديد من التطورات التي أكدت تحولاً في المفاهيم والمواقف وردود الفعل. وفي حين لاتزال الانتصارات والانجازات الملموسة متقطعة ونادرة، تبقى المتغيرات الاجتماعية والثقافية اللبنانية التي تواجه الناشطين الذين يعملون حول قضايا الجنسانية والجندريّة مختلفة تمامًا عن العام 2004 خلال الأيام الأولى من حركة الحقوق المثلية لل م.م.م.م. في الواقع، كان الناشطون قد بدأوا بملاحظة وتيرة التطورات الواعدة، عن طريق الأحكام القانونية التاريخية، وتعديل السياسات التنظيمية، والتغطية الإعلامية الإيجابية، وزيادة النشاط الإجتماعي والوعي.

وبالفعل، لقد بدأ الناشطون بملاحظة التطوّر الواعد من خلال الأحكام المهمّة التي تركت بصمتها ومن خلال تعديل سياسات المؤسّسات والتغطية الإعلاميّة الإيجابيّة وعبر زيادة النشاط الإجتماعي والوعي.

وبعد عشر سنوات على بداية النشاط الإجتماعي، لا يزال يلقى القبض على الأفراد الذين ينتمون الى هويّات جنسيّة وجندريّة بديلة بين الحين والآخر ويتمّ تعذيبهم على يد القوى الأمنيّة اللبنانيّة في حين لا يزال التمييز الإجتماعي على الصعيد العائلي والقانوني. ولا تزال المادة 534 من قانون العقوبات اللبناني سارية المفعول بالإضافة الى غيرها وهي التي تلعب الدور التنظيميّ على الحقوق الجسديّة وحقّ التّعبير. وتنصّ المادة 534 من قانون العقوبات على "ان أي ممارسة أو فعل جنسي يخالف الطبيعة" يعاقب عليه بالسجن لمدّة قد تصل الى سنة. وتذكر هذه المواد في القضايا التي تشمل الأفراد الذين لا يتوافقون مع التّوجهات الجنسيّة أو مع الهويات الجندريّة مع مواد أخرى تتعلّق بالآداب العامّة وتعاطي المخدّرات وممارسة الدعارة. وغالبًا ما يتمّ تطبيق هذه المواد مع القليل من الأدلّة وبالتركيز على المظهر الخارجيّ والسلوكيّات أو بالتركيز على النشاط الجنسيّ المشتبه فيه. وقد ضمّت لائحة الإساءة الفحوصات الشرجيّة والمهبليّة طوال فترة الإحتجاز. أمّا من وجهة نظر اجتماعيّة، فالأفراد الذين يتمتعون بهويات جنسيّة أو جندريّة مختلفة لا يزالون يفتقرون الى الحماية والدّعم لمواجهة التمييز الإجتماعي والأسري ولا تزال السياسات المعادية للتمييز غير مطبّقة في المدارس والجامعات بالإضافة الى تلك التي تؤمن الحماية في مكان العمل وتؤمّن الفرص الإقتصاديّة.

وفي حين يتمّ تأمين الدعم النفسي والصحة الجنسيّة عن طريق بعض المؤسّسات المحليّة، الّا أنّ تلك الخدمات محصورة في العاصمة. وبالإضافة الى ذلك، لا تزال الأفكار الشائعة حول الحقوق الجنسيّة والهويّة الجندريّة والتوجه الجنسي موجودة في الأوساط اللبنانيّة وتقوم على تعزيزها المؤسّسات الدينيّة والشريحة الأكبر من وسائل الإعلام اللبنانيّة.

وتجدر الإشارة الى مساهمة الإعلاميين في تفاقم الوضع وخاصّة فيما يتعلّق بانتهاكات حقوق الإنسان حين قام أحد مقدّمي البرامج ببث مقطع فيديو صوّر خفيةً يظهر فيه أشخاصًا في قاعة السينما وقد اتصل بالسلطات اللبنانيّة لتعتقل الموجودين بتهمة الإخلال بالآداب العامّة. وقد أسفر ذلك بمداهمة سينما بلازا عام 2012 واستخدام الفحوصات الشّرجيّة من قبل عناصر قوى الأمن الداخلي اللبناني. وعلى الرغم من التحدّيات، لقد شهدت السنوات الأخيرة تطوّرات غير متوقّعة حيث حقق النشاط الإجتماعي قفزة نوعيّة وايجابيّة وتغيّر ملحوظ. وفي عشيّة مداهمة سينما بلازا عام 2012، نجح الناشطون بالضغط على نقابة الأطبّاء لمنع التعاون مع عناصر قوى الأمن حين طلب منهم اجراء الفحوصات الشرجيّة لتحديد التوجه الجنسي. وبالإضافة الى ذلك، نجحوا في الضغط على وزارة العدل لكي تصدر مذكرات لمراكز الشرطة اللبنانيّة كافة لمنع اجراء هذه الفحوصات على الموقوفين. وقد تعاون الناشطون مع الجمعيّة اللبنانيّة للطبّ النفسي لإزالة المثليّة الجنسيّة من لائحة الإضطرابات النفسيّة وتمّ الإعلان عن ذلك عام 2013. وكثيرة كانت الإحتجاجات التي أتت لتدعم الحقوق الجنسيّة والتي جرت من دون وقوع أي حوادث. وأخيرًا، لقد ترك حكمان أصدرهما قاضيين لبنانيين بصمتهما فالأوّل كان عام 2009 في منطقة البترون حيث أعلن أن المادة 534 غير قابلة للتطبيق لأنّ العلاقات المثليّة لا تعتبر خارجة عن الطبيعة. أمّا الثاني فكان عام 2014 حين لم يطبق قاضٍ في منطقة الجديدة المادة 534 في قضيّة متعلّقة بامرأة مثليّة. وتبقى أحكامهما فريدة من نوعها في وقت كتابة هذا التقرير.

الأسس المنطقية للدراسة والأهداف

علمًا أن التطورات الرئيسية في الحقوق الجنسية والجندرية كانت متفرقة، من الواضح اذًا، أن الحاجة باتت ماسّة إلى استراتيجيات أكثر فعالية من أجل الحصول على تأثير أكبر. وكان الهدف من هذا البحث استكشاف وجهات النظر الرسمية اللبنانية حول الجنسانية وتصوراتها تجاه مثليي الجنس ومتغيّري النوع الإجتماعي. وهو يشكل أول محاولة واسعة النطاق لجمع المعلومات حول المواقف اللبنانية فيما يتعلق بالحقوق الجندريّة والجسديّة والجنسيّة. وتشكّل المعلومات التي تم جمعها نقطة انطلاقة أساسية لتوعية ودعم البحوث المستقبلية والدعوة والبرمجة المتعلقة بالهويات الجندرية، والمثلية الجنسية، ومتغيّري النوع الإجتماعي.

وكان الهدف من جمع هذه المعلومات الكشف عن التفكير والتصرف تجاه هذه القضايا، وليس فقط من أجل قياس مستويات التسامح ولكن أيضًا لكشف كيف وأين تتجلى هذه الأخيرة لدى الشعب اللبناني. وكان الهدف الآخر الحصول على إحصائات من شأنها أن تساعد في تصميم وسن استراتيجيات وبرامج أكثر فعالية لنشر المعلومات وتنفيذ التغيير. وتكون هذه البيانات مفيدة في تقييم سلوك مؤسسات الدولة (سواء الحكوميّة أو غير الحكوميّة) والجهات الرسمية وتوفير أدلة ملموسة لرأي الجمهور تجاه السياسات أيضًا. وأخيرًا، سيسمح قياس المواقف العامة تجاه الجندريّة والجنسانيّة في المستقبل المقارنة بين النتائج التي جمعها هذا الاستفتاء. ونأمل في أن المعرفة المتولدة عن هذا البحث سوف تؤثر على تطور هذه المواقف والمعتقدات وتساعد على نمو الفكر لدى الشعب اللبناني الذي سيدرك ويعي الممارسات الجنسية والجندريّة ويعترف بالأفراد كمواطنين متساوين في نظر المجتمع، والدولة، والقانون .

ثانياً: منهجيّة البحث

أ. الأهداف:

يكمن هدف هذه الدّراسة، في مفهومه العام، في قياس المواقف اللّبنانيّة فيما يخصّ المسائل المتعلّقة في الحقوق الجنسيّة والجندريّة. أمّا على وجه التّحديد، فتهدف هذه الدّراسة إلى قياس مدى قبول المجتمع لمواضيع تتعلّق بالحوارات والمناقشات بشأن الجنسانيّة والمثليّة ومتغيري/آت النوع اللإجتماعي. وقد أتت الأهداف المحدّدة على الشّكل الآتي:

- قياس المواقف تجاه الحياة الجنسيّة للمرأة والحياة الجنسيّة للرّجل.
- قياس المواقف تجاه والمثليّة ومتغيري/آت النوع اللإجتماعي.
- الأسباب الكامنة وراء هذه المواقف.
- الأفعال الموصى بها على الصّعيدين القانوني والإجتماعي في مستويات مختلفة. (على سبيل المثال لا الحصر، قانونيًّا وإجتماعيًّا ودينيًّا...).

ب. العيّنات والمجموعة المستهدفة:

علمًا أنّ العديد من الدّراسات قد ركّزت على مجموعات محدّدة وجدت في طيّاتها ما يشكّل محور اهتمامها، أتت هذه الدّراسة لتمثّل أوّل محاولة وطنيّة للتحقيق في المواقف المتعلّقة في قضايا الجنسانيّة والمسائل الجندريّة. وقد جرت العادة أن يتركّز النشاط الحالي المتعلّق في الحقوق الجنسيّة والجندريّة في مدينة بيروت مع توفّر القليل من المعلومات حول السّياق العام اللّبناني رغم التنوّع المناطقيّ والإجتماعي والدّيني والسّياسي. ومن خلال عينة مختارة بعناية من المجتمع اللبناني ككل، نحاول بالتالي قياس "متوسّط الموقف اللّبناني" فيما يتعلّق بالحقوق الجنسية والجندريّة. وتشكّل المعرفة المكتسبة من توسيع النطاق أمرًا حيويًّا لإعلام الناشطين وحثّهم على التثقيف والتوعية. وتقوم هذه المعرفة المكتسبة على تفكيك الأساطير والمفاهيم الخاطئة الموجودة وقواعد التحيّز والتمييز، وكذلك العوامل الوقائية الممكنة. وقد تم اختيار عيّنة وطنية وبعناية تتألّف من 1200 شخص على غرار عينة عشوائية طبقية أخذت بعين الاعتبار إعادة تقسيم سكان لبنان وفقًا للمتغيرات الديموغرافية، أي وفقًا للمنطقة وللجنس، وللعمر، وللمستوى التعليمي، وللنشاط الاقتصادي، وللدخل، وللإنتماء الدّينيّ.

ولا تقتصر أهميّة اختيار هذه البقعة المتنوّعة على جمع البيانات ذات الصّلة والأهميّة البالغة فحسب، بل هي فرصة لتوعية وحثّ المشاركين على التفكير في الحرّيات الفرديّة وحقوق الإنسان والحرّيات الجنسيّة والحقوق الجندريّة. ومن المتوقّع أن المشاركة في الدّراسة ستساعد المشاركين من الفئات المستهدفة في التفكير في هذه المسائل والتفاعل معها في حياتهم اليوميّة. وتجدر الإشارة الى أنّ الإستفتاء قد وضع بطريقة لا تمسّ بالمواقف فحسب بل أتت لتوفّر معلومات قيّمة عن الفرق بين الهويّة الجنسيّة والميول الجنسيّة، وتعريف مفهوم متغيري النوع اللإجتماعي والمثلية الجنسية وأتت أيضًا للتذكير في قضايا الإغتصاب الزوجيّ وفحوصات العذريّة والتذكير في القوانين المختلفة التي يمكن تطبيقها في لبنان وغيرها.

ت. مقياس المواقف:

استندت أدوات الإستفتاء ومبادئها على جداول لأبحاث موجودة سابقًا وقد تم اختبارها في المقام الأول في الغرب. ففي الواقع، كثيرة هي الدراسات الاستفتائيّة التي قامت على قياس المواقف تجاه المثلية الجنسية ولكن لم يكن محور اهتمامها لبنان وسائر بلدان الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، لم تقتصر الأدوات على النّظر في المواقف تجاه المثلية الجنسية فقط، بل تجاه متغيري/آت النوع اللإجتماعي ، فضلًا عن القضايا العامة المتعلقة بالجنسانية، التي هي على صلة مباشرة في منطقة الشّرق الأوسط وشمال افريقيا كالحريات الجنسية، والتعليم الجنسي وممارسة الجنس خارج نطاق الزواج، والإغتصاب الزوجي، وغيرها. وعلى حد علمنا، فإن الأدوات التي وضعت لهذه الدراسة هي الأولى من نوعها في النظر في هذا التنوع في المسائل المتعلقة بالحياة الجنسية، والجندر، والممارسات الجنسية البديلة والهويات الجندريّة، في منطقة لم تشهد يومًا بحثًا من هذا النّوع كمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وعلاوة على ذلك، أخذت صياغة الأسئلة بعين الاعتبار حساسية الموضوع في المنطقة وأهمية ثقافة المعتقدات الدينية والأخلاقية المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، ترجمت الأدوات إلى اللغة العربية، مع مصطلحات ومفاهيم واضحة ودقيقة.

ث. جمع البيانات:

تم تصميم هذا الاستبيان للاستفادة من المواقف تجاه النشاط الجنسي، والممارسات الجنسية البديلة والهويات الجندريّة في عينة وطنية من 1200 مشارك. وقبل المباشرة في العمل الميداني، تم إجراء اختبار تجريبي للتحقق من مسار العمل والأجوبة التي تم جمعها. تألف الاستبيان من مجموعة من الأسئلة المغلقة. تتمّ الإجابة على مقياس من 5 نقاط، مع تصنيف من 1 يمثل "أعارض بشدة"، 2 "أعارض"، 3 "لا أعارض ولا أوافق" 4 "أوافق"، و5 "أوافق بشدة". وقد تمّ ادراج اثنين من الأسئلة المفتوحة. جرى الاستبيان عبر الهاتف، لذا اقتصرت مدّته على 20 دقيقة. وكانت اللإجابات مجهولة، على الرغم من أنّ البيانات الديموغرافية مثل العمر، والمنطقة، والمهنة والدخل والانتماء الديني، والمستوى التعليمي قد تم جمعها. وقد جرى جمع البيانات عن طريق المقابلات الهاتفيّة بمساعدة الكومبيوتر(CATI)، وهو نظام يتمّ تحميله يساعد في المقابلات لإجراء الاستبيان عبر الهاتف. وبعد ذلك، يتمّ ربط الإجابات تلقائيًّا من قبل المُحاور.

ج. تحليل البيانات:

لقد استخدمت كلًّا من تقنيّات تحليل البيانات الكمية والنوعية لفهم كمية هائلة من البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة. الأولى، أيّ الكميّة، تمّ وضعها في جدول وفقًا للعوامل الديموغرافيّة والأسئلة المطروحة. بالإضافة إلى ذلك، تم توثيق الإحصاء الوصفي في استجابة تعيين على مقياس التصنيف. أُجري إرتباط "بيرسون" (Pearson's correlation) بين العناصر وتم وضع علامة على النتائج الهامة. وقد أخذ التحليل خطوة أبعد، وجرت الاختبارات والتحاليل لتباين الاختلافات في أنماط الاستجابة عبر المجموعات السكانية. وعلى هذا النحو، كنا قادرين على تحديد، ولكل بند، الفروقات وان وجدت في الاستجابات وفقًا للجندر أو الانتماء الديني، أو المنطقة، أو الدخل. وتم وضع علامة أيضًا على الاختلافات الهامة بين المجموعات. أمّا بالنسبة الى الأسئلة المفتوحة، فقد أجري التحليل على صعيد المضمون، ووضعت الرموز على الأجوبة تحت الموضوعات والموضوعات الفرعية مع عدد من البيانات لكل منها. وعندما كان ذلك ممكنًا، في حال كانت الأسئلة والمواضيع متطابقة، تمت المقارنة بين الأجوبة جنبًا إلى جنب.

ثالثًا: نتائج الإستفتاء الرّئيسة

أ. النظرة العامة والمواقف تجاه النشاط الجنسي:

سعينا أوّلًا الى دراسة المواقف العامة تجاه المعايير الجنسيّة بغية تحديد درجة التقبل والتساهل المجتمعيّ تجاه الأفراد الناشطة جنسيًّا. ومع ورود موضوع الجنس بشكل واضح في الإعلام، فلا يزال من الصعب تقييم درجة القبول والإنفتاح على هذا الموضوع وبالأخصّ على مستوى وطني أوسع. وتحقيقًا لهذه الغاية، ركّزت الأسئلة على عدد قليل من الموضوعات المختارة كالعلاقة بين الزواج والجنس والحرّيّة الجنسيّة والحاجة الماسّة للتعليم الجنسي في المناهج التعليميّة.

الحرية الجنسية والتعليم

تمحورت هذه الدراسة حول الحريات الشخصية فيما يتعلق بممارسات المرء الجنسي وكذلك التعبير الجندري والهوية الجندريّة. ولهذه الغاية، تم تصميم أسئلة "الحرية الجنسية" للنظر في المواقف والمشاعر تجاه النشاط الجنسي.

وقد دعم المشاركون بشكل عام الحرّيّة الجنسيّة، مع 55.7٪ وافقوا أنّ " كل فعْل جنسيّ بالتراضي بين شخصين راشدين ما لازم يكون قانونياً ممنوع " (M = 3.40, SD = 1.41) و56٪ وافقوا أنّ "سلوك الشخص الجنسي متعلّق فيه وحده وما لازم حدا يدينه أو يقيّمه عليه" (M = 3.45, SD = 1.40). وبشكل عام، أظهر المشاركون موافقة ساحقة بأن الغرض الرئيسي من الجنس هو الاستمتاع في الفعل (M = 4.37, SD = 0.90)، مع نسبة 88.8٪.

أمّا من ناحية أهميّة وضرورة التربية الجنسيّة في المدارس فأتت الموافقة بنسبة (M = 4.01 = 4.01 73.8٪ (SD. وما يثير الإهتمام انّ نسبة تقارب النصف (47.1٪) رأت أن التربية الجنسية قد تحثّ على التجربة وزيادة النشاط الجنسي (M = 3.16, SD = 1.42).

الجنس خارج نطاق الزواج

لقد ركزنا في القسم التالي على قياس النظرة إلى النشاط الجنسي كممارسة مرتبطة بالزواج. وبالإضافة إلى ذلك، سعينا إلى دراسة ما إذا كانت موافقة المجتمع حول موضوع النشاط الجنسي قد شكّلت تحيّزًا قائمًا على اختلاف الجنس.

وقد أظهرت النتائج ارتباطًا قويًّا وكبيرًا بين طريقة النظر للجنس خارج إطار الزواج بالنسبة للرجال والنساء (ص = 0.52، p <0.001)، وهذا يعني أن ممارسة الجنس خارج نطاق الزواج ينظر اليه سلبيّاً لكل من الرجال (M = 3.10، SD = 1.64) والنساء (M = 3.94، SD = 1.55). وينظر للجنس خارج نطاق الزواج بنظرة سلبية أكثر عندما تقوم به المرأة. في الواقع، نلاحظ أن 73.6٪ من العينة لا يوافقون على ممارسة الجنس خارج نطاق الزواج لدى النساء ولكن 49.4٪ قد أجابوا بالشيء نفسه بالنسبة للرجال. ويسلط هذا التناقض الضوء على ازدواجيّة الأعراف والمعايير في المجتمع فيما يتعلّق بالحياة الجنسية للمرأة خارج نطاق الزواج، وبالأسرة، وبالاستنساخ والتي هي مواضيع تثير الرفض القاطع.

الاغتصاب في إطارالزواج

لقد أدّى الاغتصاب الزوجي دور الورقة الضاغطة في التصديق مؤخرًا على قانون حماية النساء من العنف الأسري. أمّا ما أثار استياء الناشطين والمنظمات العاملة في هذا الشأن، فهو أن هذا القانون الأخير لا يشمل الحماية في حالة الاغتصاب الزوجي. وتعدّدت الحجج واختلفت من التحفظات الدينية المتعلقة بدور المرأة في تلبية احتياجات زوجها، إلى وجهات النظر التي أشارت إلى صعوبة توثيق "ما يحدث وراء الأبواب المغلقة". وعلى هذا النحو، سعى سؤال واحد الى قياس مدى خطورة الاغتصاب الزوجي والإعتراف به كقضيّة أساسية.

بشكل عام، اختلف المشاركون مع عبارة: " من حقّ الرجل انّو يجبر مرتو تعمل علاقة جنسية معو من دون موافقها " (M = 1.42، SD = 0.84). في حين اعترفت نسبة 90.4٪ من العينة بوجود فعل الاغتصاب الزوجي. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظنا أن الإختلاف بين الجنسين كانت واضحة، حيث وافق الرجال بنسبة أكبر من النساء مع هذه العبارة . (t)(1127.541) = 3.75، p <0.001). وهنا، لقد جاء اعتراف الرجال بوجود فعل الاغتصاب في إطار الزواج أقل من النساء.

وبالإضافة إلى ذلك، وجدنا اختلافًا ذات دلالة إحصائية في مستوى التعليم (= F (5، 1194) 15.19، P <0.001). فالمشاركون الذين بلغوا الصفوف الابتدائية من التعليم، وأولئك الذين بلغوا التعليم المتوسط وافقوا على هذه العبارة بشكل ملحوظ أي أكثر من أولئك الذين بلغوا الصفوف الثانوية والجامعية. ويشير ذلك إلى حقيقة أن زيادة الاعتراف بوجود الاغتصاب الزوجي ترتبط مع مستويات التحصيل العلمي.

ب. النظرة العامة والمواقف تجاه المثلية الجنسية

كان الهدف من الدراسة قياس المواقف العامة تجاه الهوية الجنسية المثلية، سواء الحقيقية أو المتصورة، من خلال مجموعة من الأسئلة المختارة بعناية وذات أهمية اجتماعية وثقافية، وسياسية. وكان الهدف جمع وتقييم البيانات الإحصائية التي تعكس المشاعر الشعبية كما هي على أرض الواقع، من أجل استخدام هذه المعلومات في العمل الناشط، سواء كان ذلك في مجال التوعية والخدمات والسياسات، أو التشريعات. وقد تم توجيه الأسئلة بغية تكوين صورة عامة عن مستويات التقبل، إن وجدت، داخل العقلية اللبنانية العامة والسائدة.

التهديد المجتمعي

اهتمّ كتّاب هذا التقرير في كيفية تفكير اللّبنانيين فيما يخصّ تصرّف المجتمع تجاه المثليين. وفي الواقع، شعرت نسبة 64.6٪ أن المثليين جنسيًا لا ينبغي أن ينخرطوا في المجتمع أمّا الغالبية (75.9٪) فعارضت وأوضحت أنه ليس من المفيد للمجتمع أن يعترف بالمثلية الجنسية بشكل طبيعي وذلك بنسبة أكثر من النصف، أي ما يعادل 51.5٪ ممن عبّروا بقوة عن وجهة نظرهم. بالإضافة إلى ذلك، ينظر البعض 66.3٪ الى أن المثليين جنسيًا يشكّلون خطرًا على المجتمع، و72٪ عارضوا وجود أماكن يلتقي فيها المثليين. وتعتبر أغلبية واضحة أي نسبة 82.2٪ أن المثليين جنسيًا يشكلون تهديدًا على الأسرة التقليدية. كما اعتبرت نسبة 85.1٪ أن المثليّة الجنسيّة تهدد مفهوم الأسرة، وأكثر من نصف المشاركين قد أيّدوا تلك الآراء بقوة.

وبالإضافة إلى ذلك، كثيرًا ما وصفت المثليّة الجنسيّة وفسرت في وسائل الإعلام باعتبارها شكلًا من أشكال الانحراف الجنسي، مما أدى إلى سؤال المشاركين إذا كانوا يعتبرون المثليّة الجنسيّة متصلة بقضايا أخرى مثل الاغتصاب والاعتداء الجنسي على الأطفال. وقد تم تقسيم الاجابات بنسبة 46٪ من المشاركين الذين وافقوا أن المثلية الجنسية أكثر عرضة لارتكاب أفعال منحرفة (مثل التحرش الجنسي بالأطفال والاغتصاب)، وقد عارضت نسبة 43.6٪ هذا المصطلح. وتم العثور على نتائج مماثلة أيضًا حين طرح سؤال على المشاركين في تحديد اذا كانوا يعتقدون ان المثليين جنسيًا من الأشخاص ذوي الميول الجنسية للأطفال. وعمومًا، أشارت النتائج إلى أن معظم المشاركين لا يؤيدون هذه الآراء، ولكن أشار كلا السؤالين الى عدد أكبر من الأفراد الذين كانوا مترددين في الإجابة (10.4٪ و 14.1٪).

وأخيرًا، سعينا إلى دراسة ما إذا كان ينظر الى المثلية الجنسية باعتبارها تدخل خارجي على الثقافة اللبنانية والمشاعر الشعبية التي عبر عنها العديد من منتقدي المثليّة الجنسية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، فضلًا عن مناطق أخرى. تحقيقًا لهذه الغاية، من الجدير ذكره أن أكثر من نصف المشاركين (55.5٪) عارضوا اعتبار المثليّة الجنسيّة تدخّلًا غربيًّا.

طلب العلاج

تمّ الكشف أن غالبية المشاركين أبدوا الرأيهم السائد أن المثلية الجنسية هي حالة نفسية / فيزيولوجية تحتاج إلى علاج. وقد عارضت نسبة 81.2٪ أن المثليّة الجنسيّة أمرًا عاديًّا وطبيعيًّا. وعارضت نسبة 79.5٪ أنها تعبيرًا طبيعيًا عن الحياة الجنسية. وبالمثل، يعتقد حوالى 79٪ من أفراد العينة أن المثليّة الجنسية خلل هرموني، وقد اعتبر حوالى 72٪ و 68٪ انّها اضطرابًا عقليًّا وحالة وراثية على التوالي. وهذا يتوافق تمامًا مع النتائج التي تم الحصول عليها، حيث اتفق 79٪ من أفراد العينة بأن المثليين جنسيًا ينبغي أن يخضعوا للعلاج النفسي أو الهرموني. 60.7٪ اختلفوا فعلًا مع قرار جمعية الطب النفسي اللبناني، الذي ألغى رسميًا المثلية الجنسية من قائمة الاضطرابات في عام 2013.
ومن المثير للاهتمام، يعتقد البعض أن المثليّة الجنسيّة حالة تتطلّب علاجًا فيزيولوجيًّا أو دينيًّا ولكن ذلك لا يعني ضرورة تأمين الحماية للمثليين مع نسبة 61.7٪ عارضت أن المجتمع يجب أن يقدم للمثليين جنسيًا شكلا من أشكال الحماية من التمييز. ففي الواقع، اختلف نصف الذين شملهم الاستطلاع أن المثليين جنسيًا تعرضوا لمعاملة سيئة في المجتمع اللبناني، وذلك ليس سوى مؤشرًا عن الوعي المحدود والتمييز الاجتماعي ضد المثليين جنسيًا في لبنان اليوم.

المحاسبة والمعاقبة

في سياق هذا الإستفتاء، جرى التمييز بين العقليّة اللبنانيّة والتدابير المطروحة فيما يتعلق في نظرة المجتمع تجاه المثليين جنسيًا ومواقف الحكومة ودورها في هذا الشأن. وتم توجيه الأسئلة لاستكشاف ما يعتقده الشعب اللبناني فيما يختص بالتشريعات القائمة، وكذلك ما يمكن أن تكون العقوبات على السلوك الجنسي المثلي.

يعتقد معظم المشاركون أن القوانين ضد المثلية الجنسية ضرورية من اجل الحفاظ على خفض عدد المثليين جنسيًا (65.6٪)، على الرغم من أنه من الواضح أن الغالبية لم تكن على علم بالمادة 534 من قانون العقوبات اللبناني (76.7٪) الذي يعاقب الذين ارتكبوا "أفعالًا جنسية مخالفة لنظام الطبيعة" مع عقوبة تتراوح بين الغرامة المالية وحتى السجن لسنة واحدة في حال الإدانة. وقال نصف المشاركون (49.9٪) أنهم يؤيّدون هذا القانون ولكن نسبة 40٪ لا تزال تعارض أنه شكل ملائم أو مناسب من العقاب. وبينما كان المشاركون يؤيدون وبشكل واضح وجود قوانين ضد المثليين جنسيًا، لكنّهم عارضوا وجود أي شكل من أشكال الإجراءات العقابية القاسية التي تستهدفهم. ووفقًا للإستفتاء، كلّما كانت العقوبة قاسية كلما كان تفاعل المشاركين أقل تجاهها. وأظهر الاستفتاء أن أغلبية ساحقة قد عارضت إجراءات عقابية أكثر شدة أو أعنف مثل تحديد والكشف للهوية للدولة (77.4٪)، والغرامات المادية (79.7٪) وعقوبة الإعدام (85.3٪). وقد عارض جميع سكان المناطق اللبنانية إلى حد كبير عقوبة الإعدام، وسجّل سكان جبل لبنان وبيروت أعلى النسب (95٪ و 96٪).

وكانت النتيجة الأكبر من الإستفتاء أن غالبية المشاركين قد عارضوا اقتراح سجن المثليين مع نسبة تقارب (65.5٪) وقد أيّد ما يقرب النصف هذا الرأي. وبالمقابل، عارض أكثر من نصف المشاركين (57.3٪) أن المثليين جنسيًا يجب أن يغرّموا.

وأظهرت المعارضة الأكبر للغرامات الماليّة وللسجن، فضلًا عن عدد كبير نسبيًا من أفراد العينة الذين كانوا متردّدين حول المادة 534 من قانون العقوبات (10.3٪) وجود انقسام حاد بين المشاركين حول ما إذا كان ينبغي معاقبة الأفعال المثلية من خلال آليات عقابية تستخدمها الدولة اللبنانية حاليًّا. وتشير النتائج إلى أنه على الرغم من معارضة المشاركين لمختلف أشكال العقاب، لكنّهم أبدوا تأييدهم لشكل من أشكال التشريع ضد المثلية الجنسية. ويمكن تفسير هذا الطلب على القوانين كحاجة للآلية تنزع غطاء تشريع الأفعال الجنسية المثلية في المجتمع، لا سيما في صدد العلاقة المتخيلة بين القوانين و"انتشار" المثليّة الجنسية. تبين هذا الرأي أيضًا من خلال خلاف الأغلبية على السماح للمثليين جنسيًا أن يحظوا بأماكن معروفة للإلتقاء علنًا (72٪)، حيث يمكن أيضا أن ينظر إلى التسامح وقبول هذه الأماكن بمثابة الموافقة الضمنية على المثلية الجنسية باعتبارها جزءًا لا يتجزّء من المجتمع اللبناني. ومن الممكن أيضًا أن تكون هذه النتائج داعمة لاعتبار المثليين جنسيًا أفرادًا بحاجة إلى علاج فيزيولوجي / علاج طبي، وارشاد نفسي، أو بحاجة الى التدخل الديني. ولكن تشير النتائج إلى أنّ المشاركين لا يصنّفون المثليين جنسيًّا في خانة المجرمين.

نظرة دينية وأخلاقية

أعربت السلطات الدينية اللبنانية بالإجماع عن إدانتها للمثليّة الجنسيّة. وقد عرضت وسائل الإعلام اللبنانية في الكثير من الأحيان السلطات الدينية وهي تقدّم وجهات نظرها حول المثلية الجنسية، والتي تساوت مع آراء الأطباء وعلماء النفس. ففي هذا القسم من الدراسة، سعى المؤلفان الى فهم ما اذا رأى المشاركون في المثليّة الجنسيّة قضيّة غير أخلاقيّة أو تمسّ بالمعتقدات الدينيّة.

فعندما وصل الأمر إلى الآراء الدينية والأخلاقية حول المثلية الجنسية، أتت مواقف أكثر سلبية (M = 4.23، SD = 0.88). واتفق المشاركون بقوة مع عبارات "المثليّة الجنسيّة فعل غير أخلاقي"، و "الكتب الدينية تدين المثلية الجنسية". وبالإضافة إلى ذلك، كانت الإختلافات مهمّة في الانتماء الديني في هذه الفروع الجانبية (F (7، 1188) = 11.50، P <0.001)، فالسنة والشيعة اعتبروا المثليّة الجنسيّة قضيّة غير أخلاقيّة بنسب أعلى من الموارنة، والروم الأرثوذكس والكاثوليك، والدروز.

أكثر من 80٪ من الذين شملهم الاستفتاء وجدوا أن المثليّة الجنسيّة فعل غير أخلاقي ومشين (أو حرام). ورأى 63.2٪ من المستجيبين بشدة بأن المثلية الجنسية خطيئة، مع ذكر إثبات أعداد مماثلة أيضًا أن الكتب الدينية قد أدانت المثلية الجنسية. ورأى الأغلبية (81.3٪) أن المثلية الجنسية فعل غير أخلاقي، مما يشير إلى وجود مواقف ترى علاقة قوية بين الدين والأخلاق فيما يتعلق بهذه المسألة. ولمسألة الأخلاق صلة عند مقارنة النتائج الموجودة لدى سؤال المشاركين عما إذا كانوا يعتقدون أنه ينبغي ألا تجرم المثليّة الجنسيّة على الرغم من اعتبارها مسألة غير أخلاقيّة. فوافق 38.1٪ من أفراد العينة مع هذا البيان، مما يوحي بأن في حين شهد معظم المجيبين أن المثليّة الجنسيّة فعل غير أخلاقي (ومشين)، فليس بالضرورة أن الغالبية يعتقدون بأن الأمور قد تمتدّ لتصل الى التشريع أو كما سبق وذكر، اتخاذ تدابير واجراءات عقابيّة ضد المثليين جنسيًّا.

أهكذا ولد؟

وقد خصص جزء من الدراسة للتعرف على المعتقدات ووجهات النظر الكبرى لدى المشاركين فيما يتعلق بالمثليّة الجنسيّة. وتمركزت الأسئلة حول الطبيعة مقابل التنشئة، أو اذا كانت تعبيرًا عن الهويّة الجنسانيّة.

ويبدو أن آراء المشاركين حول اذا كانت المثليّة الجنسيّة اختيار أو لا قد انقسمت الى النصف على حدّ سواء، على الرغم أن أغلبية كبيرة لا تزال تعتبره مرضًا عقليًا / هرمونيًا أو حالة وراثية مما يوحي بأن المثليين جنسيًا يتمتعون بقدرة قليلة على السيطرة على ميولهم. في الواقع، أظهرت النتائج أن 56.8٪ من أفراد العينة اعتبروا أن المثليّة الجنسيّة ليست سوى خيارًا. وفي المقابل، شهدت نسبة 50.7٪ أن مثليين جنسيًا "هكذا ولدوا". ومن الجدير ذكره أن كلا هذه الأسئلة سجلتا نسبة عالية من المترددين، 12٪ و 14.1٪، فضلا عن موافقة معظم المشاركين على هذه الأسئلة بدلًا من الموافقة بشدة. ويؤكد انتشار الآراء التي تدعم العلاج الهرموني / النفسي للمثليين جنسيًا إلى أن العينة تلتزم بالاعتقاد بأن المثليّة الجنسيّة شيء يمكن مقاومته والتغلب عليه. في الواقع، وافق 65٪ من جميع من شملهم الاستفتاء أنه من الممكن أن يتوقف المرء عن كونه مثليًّا وعارضت نسبة 20.6٪ هذا في حين أن نسبة أكبر من المتوقّع قد بقيت متردّدة (14.4٪).

ونظرنا أيضًا في إذا كانت العينة تعتقد انه يجب ان يتوقف المرء عن كونه مثليًّا سواء أكان ذلك ممكنًا أم لا. إن الغالبية العظمى من أفراد العينة يعتقدون أن كلا من الرجال والنساء الذين يملكون مشاعر مثلية يجب أن يبذلون قصارى جهدهم للتغلب عليها (89٪ و87.7٪).

المعايير الجندريّة

خصص جزء من الدراسة لفهم نظرة المشاركين تجاه الهويات المثلية من حيث الأدوار الجندريّة، لا سيما فيما يتعلق بالتصورات الذكورية والأنثويّة المترابطة مع التوجه الجنسي. وكثيرًا ما تختلط الهويات بالأفكار السائدة: رجل مثلي الجنس بصفات أنثويّة أو امرأة مثليّة بصفات خشنة لا سيما من خلال تعميم هذه الأفكار السائدة في وسائل الإعلام اللبنانية. في هذا القسم، أبدى المؤلفان اهتمامًا فإن في قياس نسبة تحديد المشاركين للأفراد المثليّة بناءً على مظهرهم الخارجي (على سبيل المثال اختيار الملابس والسلوكيات). فيما وافق 54.4٪ عندما سئل عما اذا كانت المثليات تفتقر إلى الأنوثة، قابله موافقة أكبر من أفراد العينة (63.7٪) الذين وافقوا أن على أن مثلي الجنس من الرجال يفتقرون الى الذكورة، مما يوحي بأن المشاركين اظهروا اعتراضًا إذا انحرف الرجال عن صورة الرجولة المرسّخة.

الإرتباط بالمثليّة

تجلت مظاهر رهاب المثليّة وما يقابلها من رفض ونبذ وحتى طرد للأفراد المثليّة من التواصل الإجتماعي وحتى من الأسرة وذلك بهدف الحفاظ على "شرف" العائلة وقلقهم من النظرة التي تنظر اليهم على أنهم يتعاطفون معهم أو خوفًا من نعتهم بالمثليين. على هذا النحو، أراد مؤلفوا هذا التقرير التحقق مما إذا كان هذا الشعور سائداً على نطاق أوسع.

أكثر من نصف المشاركين لا يعتقدون أن الناس الذين يتعاطفون أو يؤيدون الأفراد المثليّة هم مثليّين أيضاً، مما يوحي بأن هناك درجة من الوعي بأن أولئك الذين يتسامحون أو "يدافعون" عن المثليين جنسيًا، ليسوا بالضرورة مثليين. قلّت نسبة الموافقة على هذا الرأي إلى حد ما عندما سئل المشاركون في الاستفتاء إذا يريدون أن يكونوا متّصلين علنًا بالمثليين جنسيًا سواء أكانوا معروفين أو مشتبه بهم من خلال الشبكات الاجتماعية أو المهنية. وقد وافق أكثر من نصف المشاركين على أنهم لا يريدون الإنتماء الى مؤسسة أو جماعة أو شركة تضمّ أفرادًا مثليّة. وفي حين لا تمثّل الأرقام أغلبية في كلتا الحالتين، فمن المعقول أن نفترض أن المشاركين يقلقون إزاء صورتهم العامة على الرغم من معتقداتهم الشخصية أن المرء لا يكون مثليًّا في حال كان على "صلة" مع أفراد مثليّة.

المواقف الشخصية والسلوكيات

أراد كتّاب هذا التقرير قياس مستويات القبول المجتمعي والأسري للمثليين جنسيًا، وربما مقاربتها مع التمييز أو مع حوادث انتهاك حقوق الإنسان والتي توثقها المنظمات المحلية المعنية بحقوق الجنسانية. وأظهرت النتائج أن غالبية المشاركين تميل إلى تجنب مثليي الجنس إذا أمكنهم ذلك وبقدر المستطاع وذكر أكثر من النصف بقليل أنهم يصيبهم التوتر اذا جلس بجوارهم شخص بدى وكأنه مثليّ. وقالت الأغلبية (72.3٪) أنها سوف تغضب إذا رأت شخصًا مثليًا يتصرّف بسلوكيّات الجنس الآخر وأعرب عدد أكبر انه سوف يشعر بالإهانة اذا طلب منه شخصًا مثليًا الخروج سويًا أو قام بأي مبادرة.

أمّا بالنسبة الى الأسئلة المفتوحة التي عرضها الإستفتاء على كافة المشارطين فكان الهدف منها وصفًا مفصّلًا لردّة فعلهم اذا كان لأحد أفراد عائلتهم أو لأحد أصدقائهم ميول مثليّة وقرّر الإفصاح عنها للعلن. وقد جاء ردّ العديد من المشاركين ممزوجًا بتعدّد وجهات النظر أي 1339 اجابة مختلفة. وقد جاءت الردود الأكثر سلبيّة (27.71%)، موضحةً أن وقع الخبر سيكون صادمًا أو مزعاجًا أو مقلقًا، بالإضافة الى بعض مشاعر الاشمئزاز والغضب وإن كان بدرجة أقل. وفي المرتبة الثانية ، انقسمت الردود بالتساوي تقريبًا بين فئتين: فأعرب 18.45% عن الرفض، مع نسبة أقل من نصف أبدت اعتراضها أو رفضها صريح لاعتراف صديق أو أحد أفراد الأسرة. ومن ناحية أخرى، أجاب 18.30% بالعكس تمامًا، مؤكّدين بذلك قبولهم الإعتراف برحابة صدر. وقد برر معظم المشاركون في هذه الفئة قرارهم بالقول إن "كل شخص حر في اتخاذ قراراته بنفسه"، في حين أبدت الردود الأكثر شيوعًا عدم رغبتها في التدخل أو إعتقادها أنه شيئ طبيعي. وذكرت 16.06% من الإجابات بوضوح أنها ستتجنب أو ستبتعد عن أي شخص يكشف عن ميولهم الجنسية، في حين ذكر 8.07% أنهم سينظرون الى أصدقائهم أو أفراد أسرتهم على أنّهم خارجون عن الطبيعة. 7.47% سيحاولون مساعدة الفرد وأعرب 3.96% عن ردّات فعل عنيفة وصلت الى حدّ القتل.

ومن الجدير ذكره أن الغالبية العظمى من أفراد العينة أشارت إلى الصديق أو أحد أفراد الأسرة مستعينة بضمائر المذكّر "هو" أو "له"، مع وجود حالات نادرة جدًا حيث تمّ الإشارة إلى مثلي الجنس من خلال ضمائر المؤنّث.

ت. النظرة العامة والمواقف تجاه متغيّري النوع الإجتماعي

لقد تمّ تهميش واسكات الأفراد الذين يعرفون عن نفسهم كمتغيّري النوع الإجتماعي عبر الأزمان وليس فقط داخل المجتمع بصورة عامّة، ولكن أيضًا وخصوصًا في الأوساط والحركات المثلية. ويكمن الهدف الرئيس لهذه الدراسة في توفير وتوثيق المواقف تجاه هويات متغيّري النوع الإجتماعي، والتي غالبًا ما يقع اللّغط بينها وبين المثلية الجنسية ضمن السياق اللبناني. وقد أردنا برز هذا التمييز بين الميل الجنسي والهوية الجندريّة بشكل كبير في تصميم الاستفتاء، حيث خضع المشاركون لتعليمات موحّدة من أجل تسليط الضوء على هذا التمييز. وقد وضعنا آمالنا أن من خلال التعامل مع1200 من كافة أنحاء البلد نكون بالتالي قد جمعنا البيانات في المواقف حول الهويات الجندريّة، وساهمنا أيضًا في المزيد من الإيضاحات لفهم أن هويات متغيري النوع الإجتماعي منفصلة عن المثليّة الجنسيّة.

وعلاوة على ذلك، وفي حين يشير مصطلح ترانس* الى مجموعة واسعة من المعاني الشخصية التي تتسم بصفات تدلّ على التعبير الجندري والأدائي والهوية وعلاقتها أو ارتباطها بالصورة المأخوذة عن الجنس، فقد كان نطاق الاستفتاء محدودًا للأسف في هذا الصدد. وعلى هذا النحو، دارت الأسئلة حول الهويات الثنائية بالإضافة الى القضايا التي تتناول المراحل الانتقالية وإعادة التعيين الجندري.

الهويّات غير الثنائيّة

جرى التحقيق مع المشاركين في الاستطلاع حول وجهات نظرهم المختلفة لكيفية بناء الهويات الجندريّة وما إذا كانوا قادرين على قبول الجندر خلافًا للثنائي الجندري التقليدي أي بين الرجل والمرأة. في الواقع، عندما سئل إذا كان الأفراد غير ملزمين على تحديد اذا كانوا إما رجالًا أو نساءً وحسب فأتى النفي بنسبة ٪71.8، في حين وافق ٪23.4. وقد انضمّ الاتجاه العام بدوره إلى فكرة "جنسين فقط لا غير"، مع نسبة ٪97.5 موافقة على هذا القول. وهذا يتماشى مع توقعاتنا حيث أنه تم التفسير أن الجنسين محدودين في فئتين فقط بدلًا من نطاق أوسع. ولذلك آثار عميقة على الأفراد التي تصنّف أنفسها في خانة الترانس* والذين قد لا يرغبون بالخضوع لإجراءات إعادة التعيين و / أو لعمليات جراحية بالكامل أو على الإطلاق. ففي الواقع، إن المتطلبات القانونية اللبنانية لتغيير الأوراق الثبوتيّة تحتاج الى الانتقال الكامل والذي لا عودة منه، أي ضمان أن متغيريّ النوع الإجتماعي سوف ينتقلون من جنس إلى الآخر، مع انعدام فكرة "ما بين – بين". وقد اعتبر المشاركون أنّ تحديد الجندر مهمّ جدًّا، مع نسبة ٪82.1 تؤكد على ضرورة تحديد الجندر لحظة اللقاء الأوّل و٪80،2 أبدوا انزعاجهم في حال أحد الأفراد المجهولي الجندر حاول التودّد اليهم.

كان من الواضح عدم تأييد المشاركين للتعبير عن الجندر عن طريق الملبس المعين للجندر الاخر. ففي الواقع، ينظر الى "الرجال الذين يرتدون ثياب النساء" و "النساء اللواتي يرتدين ثياب الرجال" كما لو أنهم منحرفين بنسبة ٪87 و ٪80.5 من أفراد العينة. وأعرب ٪79.7 و ٪68.4 منهم عن مشاعر الاشمئزاز إزاء الرجال الذين يرتدون الألبسة النسائيّة والنساء اللواتي يرتدين ثياب الرجال. بالإضافة إلى ذلك، بدا الإستهزاء بالرجال والنساء الذين يستبدلون ملابسهم أمرًا شائعًا الى حدّ ما بنسب تراوحت بين ٪66.4 و ٪58.5 من أفراد العينة الذين أشاروا إلى أنهم ممكن أن يستهزءوا بسهولة تامّة من هؤلاء الأشخاص.

من ناحية أخرى، اعتبر تبديل الجندر منافي للأخلاق بنسبة ٪58.5 من العينة. ومع ذلك، كانت النظرة متساهلة إلى إجراءات التبديل والعمليات الجراحية في حال وجود حالة معينة بيولوجيّة / هرمونيّة (٪54.6) بدلًا من اختيار شخصي (٪11.3). ففي الواقع، لقد أكد لنا السؤال المفتوح أنه ينظر الى متغيري النوع الإجتماعي على انهم يعانون من مرض نفسي / حالة طبيّة، أكثر من الأفراد المثليّة وقد أوضح هذا السؤال الإختلاف الأبرز بالنظرة الى هاتين المجموعتين. في الواقع، سئل المشاركون كيف ستكون ردة فعلهم إذا كان أحد أفراد العائلة أو أحد الأصدقاء مثليّ، مقابل إذا قالوا لهم أنهم كانوا من متغيري النوع الإجتماعي. وأظهرت النتائج أن مقولة "سنحاول تقديم المساعدة" قد ذكرت أكثر لدى متغيري النوع الإجتماعي بنسبة (٪29.67) مقابل (٪7.47) لمثليي الجنس. وهذا يشير إلى أن مسألة هويات متغييري النوع الإجتماعي تكسب المزيد من تعاطف الرأي العام، تحت غطاء أنها مسألة طبيّة / هرمونيّة في المقام الأول.

العنف ضدّ متغيّري النوع الإجتماعي

إنّ أحد النتائج الرئيسية هي حقيقة أن الغالبية الساحقة من العينة أبدت عن رفضها لاستخدام العنف ضد متغيّري النوع الإجتماعي، أو تجاه الأفراد الذين يعبرون عن هويّاتهم الجندريّة عن طريق ملبس الجندر الاخر. وعلى هذا النحو، ٪72.5 من العينة عارضت الإيذاء البدني أو اللفظي لمتغيري النوع الإجتماعي، في حين رفض أكثر من ثلاثة أرباع العينة الإساءة البدنية أو اللفظية للرجال أو للنساء الذين يعبّرون عن هويّاتهم الجندريّة عن طريق ملبس الجندر الاخر. لقد تمّ توثيق استنكار شديد لاستخدام العنف مرارًا وتكرارًا في الدراسة ، سواء بالنسبة الى مثلي الجنس أو لمتغيري النوع الإجتماعي. ويبدو أنه، على الرغم من الرفض والتعصب، لم يكن العنف محبّذًا في المجتمع اللبناني.

وبالإضافة الى ذلك، ان السؤال المفتوح لاقى دعمًا هامًّا من المشاركين الذين أظهروا تعاطفهم وقبولهم لمتغيري النوع الإجتماعي في عائلاتهم أو بين أصدقائهم وقال 29.67% منهم أنهم مستعدّين للمساعدة. وقد لاقى هذا الموضوع تأيدًا أوسعًا من حالة المثليّة الجنسيّة التي حصدت نسبة 7.47%. أمّا الموضوع الأقلّ تأيدًا فقد كان موضوع العنف والأذيّة الجسديّة بنسبة 2.62% وهو بنسبة أقلّ مما اذا كان الشخص مثليّ (3.96%). وبعد دمج الموضوعان، أظهرت النتائج أن النظرة العامّة تعتبر متغيّري النوع الإجتماعي ضحية حالة بيولوجيّة تجتاج الى المساعدة لا العقاب.

رابعًا: التوصيات

تكمن احدى الأسباب الرّئيسيّة للقيام بهذا الإستفتاء وبهذا البحث في استخراج لائحة من التوصيات لحقوق الإنسان والنشاط الإجتماعي ولأصحاب العلاقة الذين يعملون على الحقوق الجنسيّة بالإضافة الى المؤسسات الحكوميّة والدوليّة. لقد تمّ تصميم هذا الإستفتاء للدلالة على مستويات الوعي والمعلوماتي في الأوساط اللبنانيّة تجاه أسئلة عن الجنسانيّة والحقوق والهويّات الجندريّة والأمن والإنخراط والصحّة. وقد أظهرت النتائج انعدامًا واضحًا للوعي في صفوف المشاركين تجاه القضايا الحسّاسة التي تمّ عرضها. وتشكّل التوصيات التالية الكمّ الهائل من البيانات التي تمّ جمعها. وقد أظهرت الأرقام امكانيّة واضحة للعمل حول تلك القضايا للوصول الى نتائج ملموسة أكثر تهدف الى تعديل وجة نظر الشعب من خلال حملات التوعية والبرامج والخدمات.

التحكّم بالحقوق الجنسيّة والجندريّة في لبنان:

- **زيادة الوعي العام حول تشريعات الدولة المستخدمة لتنظيم والتحكم واعتبار الأفعال الجنسانيّة المختلفة على أنّها أعمال تستحق العقاب وكيفيّة تطبيق القوانين في مراكز الشرطة اللبنانيّة.**
- **زيادة من الوعي على صعيد الدولة للنتائج الحاليّة المتعلّقة بالرفض الإجتماعي للأفعال العقابية وخاصة الجسديّة منها في حالات الإستجواب ضدّ الأفراد الذي يحملون هويّات جنسانيّة وجندريّة مختلفة.**
- **زيادة الوعي العام حول انتهاكات حقوق الإنسان وحول أحداث التمييز القانوني والإجتماعي تجاه الأفراد الذين يتمتعون بهويّات جنسانيّة وجندريّة مختلفة في لبنان.**

في الوقت الذي تمّ فيه اجراء هذا الإستفتاء، وافق 50% من المشاركين على المادة 534 من القانون الجزائي في حين 40% عارضتها. وتنصّ المادة 534 على ان اي شخص متهم بممارسة فعل جنسي "مخالف للطبيعة" سيغرّم وقد يحكم عليه بالسجن قد تصل مدّتها الى سنة. وحين ننظر الى الإحصاءات بعمق أكبر، نرى أن 10% من المشاركين بقوا في حيرة تجاه هذه المسألة.

وتظهر النتائج أن هذه المعلومات غير متوفرة بشكل كبير حيث أن نسبة 77% لم تسمع قط بالمادة 534 من القانون الجزائي اللبناني وبالإضافة الى ذلك، رفض المشاركون تدابير كدفع الغرامات (57%) والسجن (65%) كعقاب ملائم. في المقابل، تتضح الحاجة للمزيد من التواصل والمشاركة مع المسؤولين الحكوميين وأعضاء السلطة القضائية من أجل الحد من الأساليب الحالية المستخدمة من قبل جهاز أمن الدولة. لقد أظهرت البيانات أن الرأي الشعبي هو ضد إجراءات عقابية تمارس عادة من قبل القانون والأمن والمسؤولين في الدولة.

50٪ من المشاركين في الاستطلاع لم يوافقوا على أن مثليي الجنس يتعرضون لمعاملة سيئة في لبنان، ويعرض ذلك النقص الكبير في المعلومات حول الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان في الأرشيف والمسجلة من قبل المنظمات المحلية. وقد ارتكبت الانتهاكات الى حد كبير من قبل مؤسسات الدولة مثل قوى الأمن الداخلي والأمن العام، وكذلك على يد السلطات المسؤولة في السجون اللبنانية. وعلى الرغم من اهتمام وسائل الإعلام، فان نصف المستطلعين لم يكونوا على علم بسوء المعاملة أو حدوثها.

واذا استندنا على رفض المشاركين للسجن (65٪) والعقوبة الجسدية (80٪)، هناك سبب وجيه للاعتقاد بأن المزيد من الوعي حول الاعتقال وممارسة التعذيب من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على الرأي في هذا الصدد.

فضح المفاهيم الخاطئة:

- **مكافحة المفاهيم العامة التي تعتبر المثلية الجنسية اضطراب عقلي أو مرض هرموني.**
- **تسليط الضوء على عدم فعالية العلاج (بأشكاله كافة) والنبذ الاجتماعي.**
- **مكافحة التصورات العامة والحكومية التي تربط المثلية الجنسية بالاعتداء الجنسي على الأطفال والاغتصاب.**
- **مكافحة التصورات العامة والحكومية التي ترى أن الإنجذاب إلى أفراد من الجنس نفسه هو خيار، ويمكن للمرء أن يوقف المثلية عن طريق التحويل، والتشريع، أو عن طريق وسائل أخرى.**
- **مكافحة التصورات العامة أن المثلية الجنسية هي تهديدًا أو خطرًا على الأسرة.**
- **تسليط الضوء على اهمية ضمان الحقوق الإنسانية الأساسية، والحماية من سوء المعاملة لجميع الأفراد ذوي الممارسات الجنسية والهويات الجندريّة المختلفة بدلًا من التركيز الضيق على المساواة في الزواج.**

هناك نسبة كبيرة من أفراد العينة اللبنانية التي تؤمن إيمانًا راسخًا بأن المثلية الجنسية هي اضطراب عقلي (72٪) او مرض هرموني (79٪). وقد كانت هذه المعتقدات الأكثر شيوعاً في الدراسة، مع اعراب غالبية المشاركين على أن المثلية الجنسية ينبغي أن تخضع للعلاج (79٪). وتشير الردود على افتقار الوعي لعدم فعالية العلاج وآثاره السلبية في الكثير من الأحيان على المثليين جنسيًا. 60٪ من أفراد العينة لا تزال تعتقد بأن المثلية الجنسية هي مرض حتى بعد علمهم بقرار جمعية الطب النفسي اللبنانية لحذفها من قائمة الاضطرابات. ومن هنا تكمن أهمية الوعي بشأن عدم فعالية جميع أشكال العلاج وأيضًا دعم قرارات جمعية الطب النفسي اللبناني.

وبالإضافة إلى ذلك، في حين كشفت النتائج أن حوالى 51٪ من جميع المشاركين اتفقوا على أن المثليين ولدوا بهذه الطريقة، فلا يبدو ذلك أنه يقلل من التصورات أن التوجه الجنسي يمكن "الشفاء" منه. وحتى النظر الى أولئك الذين يعتقدون أنه اختيار (57٪) وأولئك الذين يعتقدون أنهم يولدون بهذه الطريقة (51٪) يكشف عن انقسام في وجهات النظر. وهنا أتيت أكبر نسبة تردد (12٪ و 14٪)، مما يوحي بأنه من المحتمل أن تؤثر على قرار الاشخاص في كلتا الحالتين اذا توفر المزيد من المعلومات.

وقد وافق 46٪ من المشاركين عندما سئلوا عما اذا كانوا يعتقدون ان مثليي الجنس من مشتهي الأطفال أيضًا، أو من مرتكبي جرائم الاعتداء على الأطفال. واعتبر أيضًا أن التعبير عن الجندر عن طريق الملبس المعين للجندر الاخر كفعل مضر بنسبة 87٪ و 81٪ للرجال والنساء. يفضح هذا العدد الكبير التضليل الهام الذي يخلط بين الممارسات الجنسية والهويات الجندريّة المختلفة مع صورة مسبقة لمفهوم الانحراف. ويمكننا التدخل والإشارة الى أنه لا يزال يوجد عدد كبير من المشاركين الذين لم يقرروا بعد بشأن هذه المسألة (14٪)، مما يوحي بأن المزيد من الأفراد يمكن التأثير على قراراتهم في كلتا الحالتين مع توفر المزيد من المعلومات.

وأشار غالبية المشاركون (85٪) أنهم يعتقدون أن المثلية الجنسية تشكل تهديدًا على الأسرة، مع أكثر من 55٪ من المشاركين الموافقين بشدة. وتم الكشف عن قدسية العائلة التقليدية لتكون قضية ذات أهمية قصوى بالنسبة لأفراد العينة. وفي المستقبل، يجب أن يركز على مواجهة هذا التصور من خلال فضح التضليل وعرض الوقائع بشأن هذه المسألة. وان أحد العوامل التي قد تدفع الى رؤية المثلية الجنسية كخطرًا على الأسرة هي فكرة المساواة في الزواج. وسيكون من الضروري تسليط الضوء على أنه في السياق اللبناني وفي هذه المرحلة، المطلوب ليس المساواة في الزواج بل هو أولاً وأساساً التسامح وضمان الحقوق الإنسانية الأساسية والحماية من الأذى والإساءة والتمييز.

الصور النمطية والأدوار الجندرية

- **زيادة الوعي العام فيما يتعلق بانتشار القواعد الجندرية التي تعوق وتضع وصمة على الحق الأساسي للأفراد في النشاط الجنسي والإستمتاع.**
- **زيادة الوعي العام فيما يتعلق بالتمييز بين الميل الجنسي والهوية الجندرية، وخصوصًا عندما تربط إما بالعوامل البيولوجية أو بالتعريف الإجتماعي للسلوكيات والأدوار والسمات التي تشكل الأنوثة / الذكورة.**
- **مكافحة المفاهيم العامة الأدوار الجندرية الثنائية، وخاصة في تأثيرها على المواقف والتمييز على أساس التعبير الجندري.**

كانت المعايير الاجتماعية بارزة في دراستنا من حيث رفض الجنس خارج نطاق الزواج، والأسرة، والانجاب بالاضافة الى العوامل الجندرية حيث لاقى الموضوع رفض أكثر للنساء (74٪) من الرجال (50٪). ويسلط ذلك الضوء على القواعد الجندرية التي تعتبر ان للرجال أكثر نشاط وشهوة جنسية من النساء، بالإضافة إلى مسألة "الشرف" المفروضة على النساء اجتماعيًا. وتحقيقًا لهذه الغاية، ينبغي تعزيز النظرة الناقدة التي تهدف إلى تفكيك هذه القواعد المجتمعية الجندرية.

وقد أظهرت الردود أن بعض المعتقدات الأكثر حسمًا كانت ان الأشخاص المثليين يفتقرون الذكورة / الأنوثة ويحبون لباس الجنس الآخر. وقد هيمنت وسائل الإعلام اللبنانية على تصوير المثليين جنسيًا في ضوء تلك المفاهيم الخاطئةز ولكن الامر الايجابي هو ان نسبة أولئك الذين لم يقرروا بعد بشأن هذه القضايا هي أعلى من المعتاد. على سبيل المثال، ٪52 يوافقون على أن المثليات ترغبن في ارتداء ملابس الجنس الآخر، ولكن لا يزال ٪11 من المشاركين لم يقرروا بعد بشأن هذه المسألة. وبالمثل، وردت نسبة أعلى من الذين لم يقرروا ما اذا كان مثليي الجنس من الرجال يفتقرون إلى الرجولة (٪11).

كانت عدم الموافقة واضحة فيما يتعلق بالهويات والتعبير الجندري المختلفين بنسبة (٪55). وقد اتضح ذلك للرجال الذين يرتدون ملابس نسائيّة والنساء اللواتي يرتدين الملابس الرجالية التي ينظر اليها الأغلبية كانحراف (٪87 للرجال و ٪80.5 للنساء)، في حين أن ٪80 و ٪70 من أفراد العينة عبروا عن مشاعر الاشمئزاز إزاء أولئك الرجال والنساء

* في قسم التوصيات تم تقريب النسب المئوية إلى أقرب عدد.

خامساً: المتغيّرات الديموغرافيّة والتحاليل بين مختلف الجماعات

أ- معلومات ديموغرافية

بلغ متوسط عمر المشاركين 37.28% إذ تراوحت أعمارهم بين 18 و64 عامًا. وتأتي أغلبيّتم (86.4%) من المدن، فيما تأتي أقليّة منهم (13.6%) من المناطق الريفية. أعلن حوالى نصف (50.7%) الذين أجروا الإختبار أن جنسهم البيولوجي هو ذكر، في حين أعلنت نسبة 49.3% أن جنسها البيولوجي هو انثى. ظهرت النتائج عينها عندما سئل المشاركون عن الهوية الجندرية. وتجدر الإشارة أن ذكرين حدّدا أنهما نساء فيما حدّدت إمرئتان أنهما رجال. كانت أغلبيّة المشاركين مؤهلين (54.7%)، و42.2% منهم كانوا عزابًا، و1.5% منهم أرامل، و1.7% مطلقين. وقد أنهت نسبة 39.4% منهم مرحلة التعليم الثانوي، و24.6% التعليم الجامعيّ، فيما تلقّى 3.3% تعليم أعلى أكثر تخصّصًا. أمّا الباقي (32.7%) فلم يلتحق بالمدرسة قطّ، أو قد أكمل المرحلة الإبتدائية أو المتوسطة. وينتمي 28.2% منهم إلى الطائفة المارونية، و22.9% إلى الطائفة السنيّة، و28.7 الشيعية، 7.1% الدرزية، 5.7% الأورثوذوكسية، و5.19% الكاثوليكية، 1% إلى طائفة مسيحية أخرى، و1.3% إلى طائفة مسلمة أخرى. يوازي معدّل المدخول الشخصيّ 1432.80 دولار أميركيّ ومعدّل مدخول العائلة 2612.3 دولار أميركي.

ب. تحليل ما بين الجماعات

بفضل توافر المعلومات عن ديموغرافية المشتركين، تمّ عند الحاجة إعداد تحاليل الإحصاءات للإختلافات الموجودة بين الجماعات من أجل تحديد إذا تواجدت إتجاهات أو مواقف معيّنة في فريق ديموغرافي أكثر من غيره. تمّ التركيز على المواقف الأكثر بروزًا في الإحصاءات في النتائج في القسم اعلاه. أمّا في القسم التالي، فنعزل عددًا من الإختلافات الملحوظة على أساس العمر، والموقع الجغرافي، والإنتماء الديني، ومستوى التعليم المكتسب. لكن الإختلافات على أساس الجنس والجندر لم تكن عاملاً مهمًّا في تحديد المواقف إلّا نادرًا. والجدير بالملاحظة أنه تمّ تسليط الضوء على هذه الإختلافات، لكن الموقف العامّ لا يشير إلى أن الجندر عاملاً حاسمًا للمواقف.

العمر

أشار الميل العامّ إلى أنّه كلّما تقدّم الشخص بالسنّ، كلما مال إلى تأييد التعبير أن "الهدف الرئيسي من إقامة علاقة جنسيّة هو الإنجاب"، وهي علاقة غير قوية بل بارزة إحصائيًّا (r=.172, p<.05) .وقد مال الذين بيلغون من العمر بين 35 و64 عامًا إلى مواقف أقلّ تسامحاً أو تقبلًا للمثليين جنسيًّا أكثر من الأصغر سنًّا بين الـــ18 و 34 عامًا. كما وافق الأكبر سنًا بينهم أكثر على المادّة 534 من القانون الجزائي اللبناني (r=.155, p<.01)، وإلى إعتبار المثلية الجنسيّة كأمر آتي من الغرب إلى لبنان (r=.136, p<.01). في الواقع، عارض ما يقارب 62% من المشاركين البالغين من العمر بين 28 و29 أن المثلية الجنسيّة آتية من الغرب، وتبعتها نسبة 57% من الأفراد بين الـــ30ـــ و 44 عامًا. كما مال المشاركون الأكبر سنًّا إلى إعتبار المثليين أكثر عرضة للقيام بأعمال جنسية منحرفة (r=.123, p<.01)، وهم يشعرون بعدم الراحة أكثر من الأصغر سنًّا إن إقترب منهم مثلي في مكان عامّ (r=.126, p<.01). في النهاية، تميّزوا أيضًا بتسامح أقلّ تجاه الأشخاص الذين يتقبلون المثلية الجنسية، ووافقوا على الأغلب أن الأشخاص الذين يدافعون عن المثلية هم بدورهم مثليون (r=.103, p<.01).

الموقع الجغرافي

يميل سكّان الأرياف بشكل عامّ إلى مواقف متحفظة أكثر من سكّان المدن. لكن الإستثناء الملحوظ هو أن المشاركين من الأرياف دعموا التثقيف الجنسيّ أكثر من المشاركين في المدن (t (1198) = 0.24, p<.05).

وفق نتائج الإحصائات الملحوظة، وجدنا أن المشاركين من المناطق الريفية هم أقلّ تقبّلاً وتسامحاً للمثلية الجنسيّة مقارنة بالمشاركين من المدن. فمال المشاركون الذين يسكنون في جنوب لبنان والبقاع إلى المعارضة أكثر من غيرهم أنه قد يكون مفيداً للمجتمع أن يُعترف بالمثلية كأمر طبيعي (77% و71% من السكّان بالتتابع)، فيما مال سكّان جبل لبنان إلى المعارضة بشكل أقلّ (51% من السكّان). كان جليًّا أن معظم المشاركين إعتبروا المثليين جنسيًّا تهديدًا للمجتمع (66.3%)، بخاصّة العائلة. ومرّة أخرى وافق المشاركون من البقاع والجنوب بشكل أكبر (86% و76% من السكّان) على هذا الموضوع، فيما وافق عليه سكّان جبل لبنان بنسبة أقلّ (57%).

أمّا بالنسبة لمواقفهم تجاه متغيّري النوع الإجتماعي، برزت أيضًا إختلافات ملحوظة بين المناطق الجغرافية (F (5, 1194) = 32.16, p < .001)، إذ أيّد المتجاوبون العنف بنسبة أقل في بيروت وجبل لبنان من الذين يعيشون في الجنوب والنبطية والبقاع.

الإنتماء الديني

مال المتجاوبون المسيحيون والدروز أكثر من السنة والشيعة بشكل عامّ إلى الإعتراف بوجود الإغتصاب الزوجي (F (7, 1188) = 18.83, p < .001).
كما بدا أن للمسيحيين وللدروز مواقف أقلّ سلبية تجاه المثليين جنسيًّا عامّة، عبر الموافقة بشكل أكبر على أهميّة تقبّل المثليين جنسيًا في المجتمع (F(2,1193)= 47.61, p<.001) وعدم الموافقة على المادّة 534 من القانون الجزائي اللبناني (F(7,271) = 3.96, p <.001) وعدم الموافقة أن الرجال والنساء الذين يعبرون عن هويتهم الجندرية المختلفة عن طريق لباس الجندر الاخر هو انحراف (F(2,1193) = 40.85, p<.001) و (F(2,1193) = 45.96, p<.001).

درجة التعليم المكتسبة

عند النظر في الإجابات بناءاً على درجات التعليم المكتسبة، أظهر المتجاوبون الذين قد حازوا على شهادة تخرّج أو شهادة دراسات عليا عن موقف من الإنفتاح، والتساهل والدعم للحريّات الشخصيّة. على سبيل المثال، وافقوا على أن الأمور المتعلّقة بالتصرّف الجنسيّ تتعلّق بالخيار الشخصيّ (F(2,1197)= 11.48, p< .001) وعلى ضرورة التعليم الجنسي في المدارس (=F(2,1197) 7.23, p< .001) بشكل ملحوظ أكثر من المتجاوبين الحاصلين على درجات تعليم أقلّ.
بالإضافة إلى ذلك، أبدى المتجاوبون الحائزون على شهادة الماجستير عن تساهل إستثنائي وتقبلّ للمثليين جنسيًّا ((F(2,1197)= 20.92, p<.001. وفقًا للإستفتاء، أظهر تلامذة مدارس الثانوية عن تسامح وتقبل أقلّ للمثليين جنسيًّا من خريجي الجامعات أو خريجي الدراسات العليا.
وفي النهاية، إختلفت المواقف تجاه متغيري النوع الاجتماعي وفقاُ لدرجات التعليم المكتسبة، بالإضافة إلى وجود علاقة بين المتسويات الأعلى للتعليم وتقبّل متغيري النوع الاجتماعي إن إرتكز على قرار شخصيّ (F(2,1197)= 6.60, p< .001)، وعدم إعتبار متغيري النوع الاجتماعي كأشخاص غير أخلاقيّين (F(2,1197)= 12.80, p< .001).

6 - النتائج

المعايير الديموغرافيّة

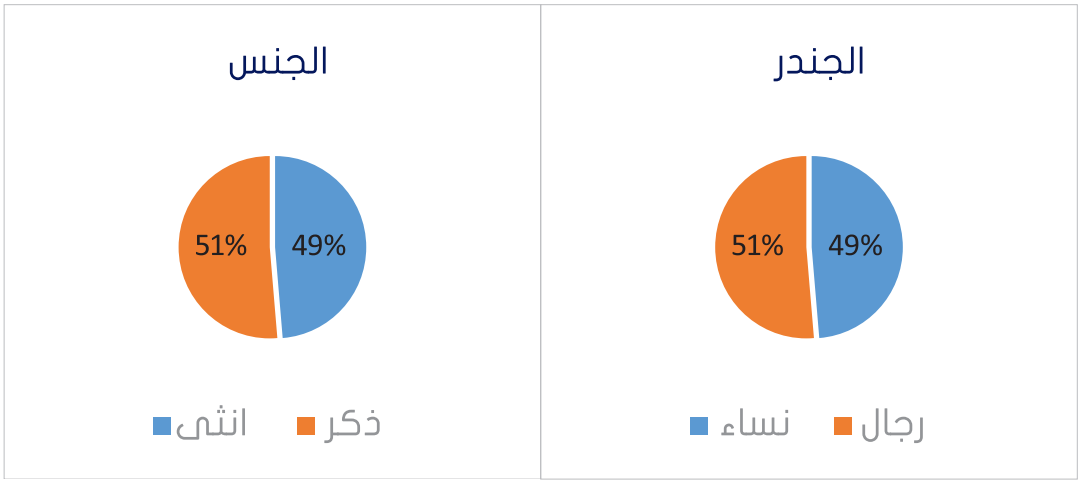

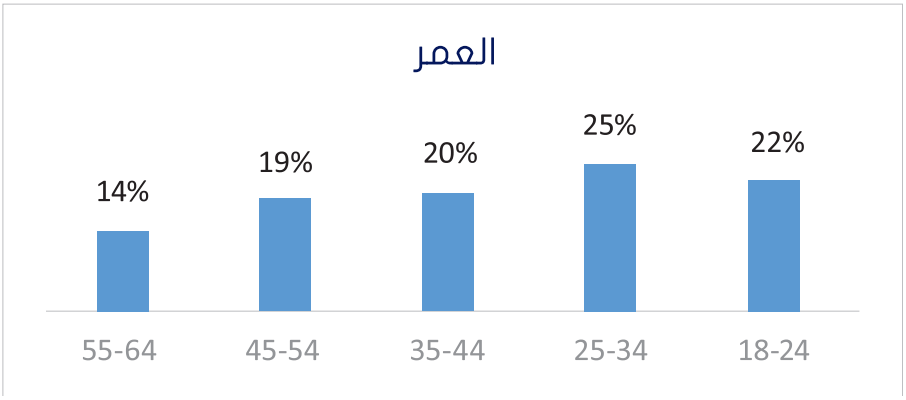

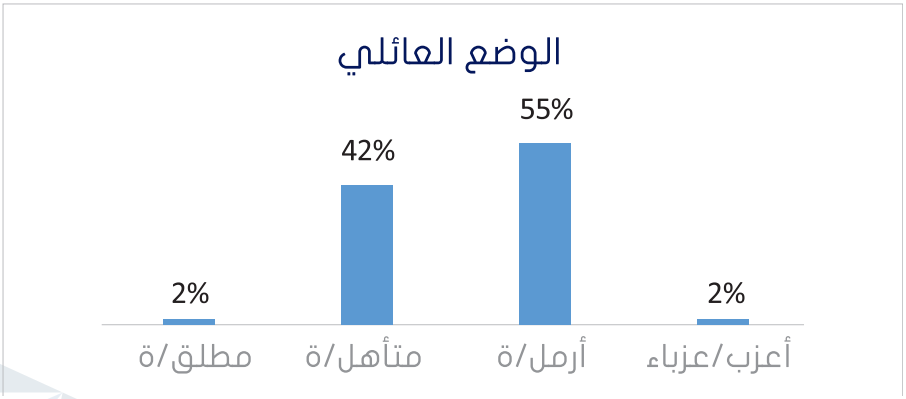

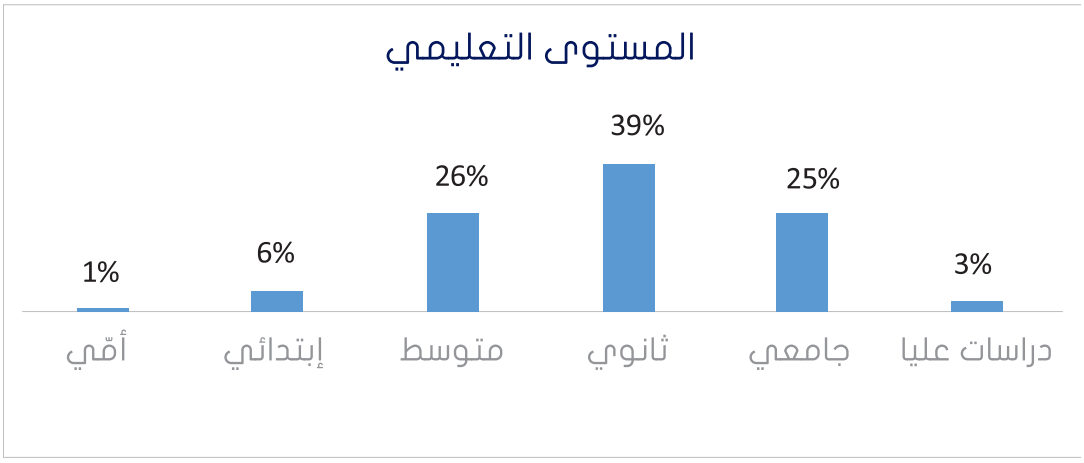

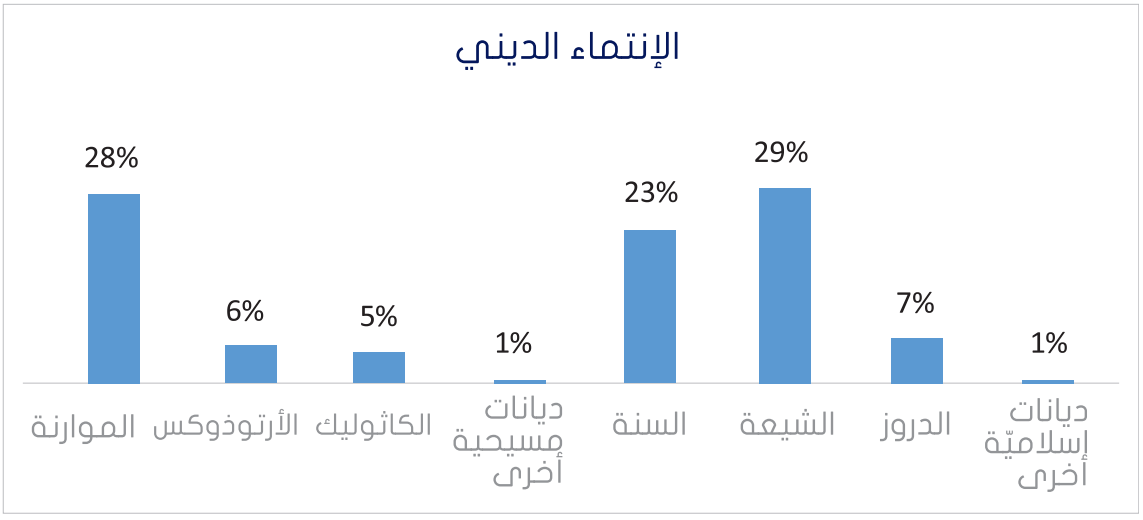

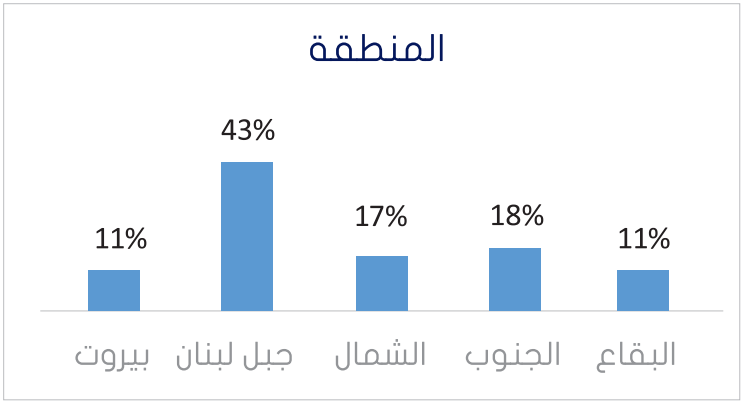

متوسط الدخل (دولار اميركي)	الدخل
الدخل الفردي	1,432.80
الدخل العائلي	2,612.30

كيف ستكون ردّة فعلك اذا أخبرك أحد أفراد عائلتك أو أحد أصحابك أنه/أنها:

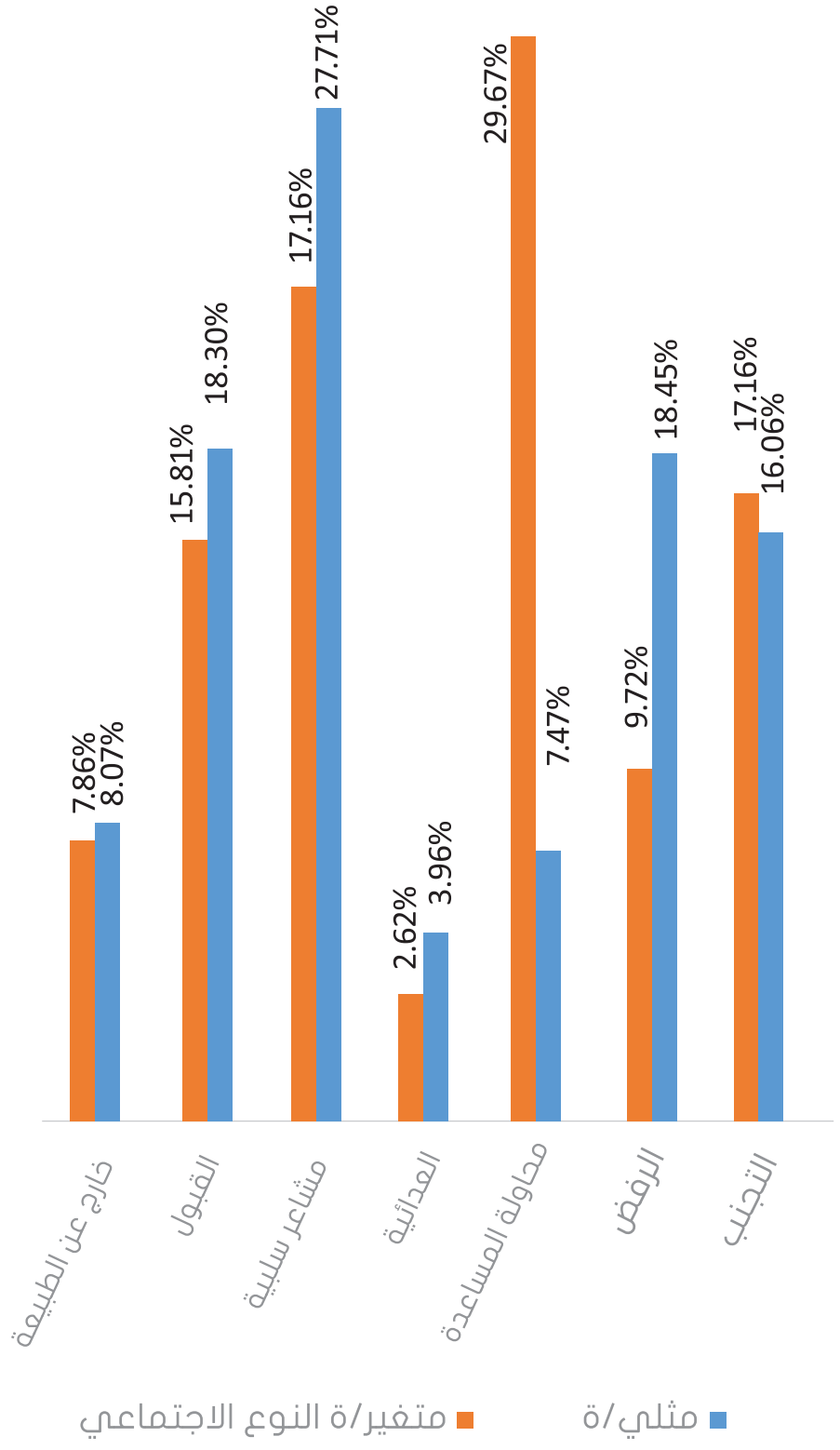

كيف ستكون ردة فعلك اذا قام أحد أفراد عائلتك أو صديق لك باخبارك أنه مثلي أو مثليّة؟

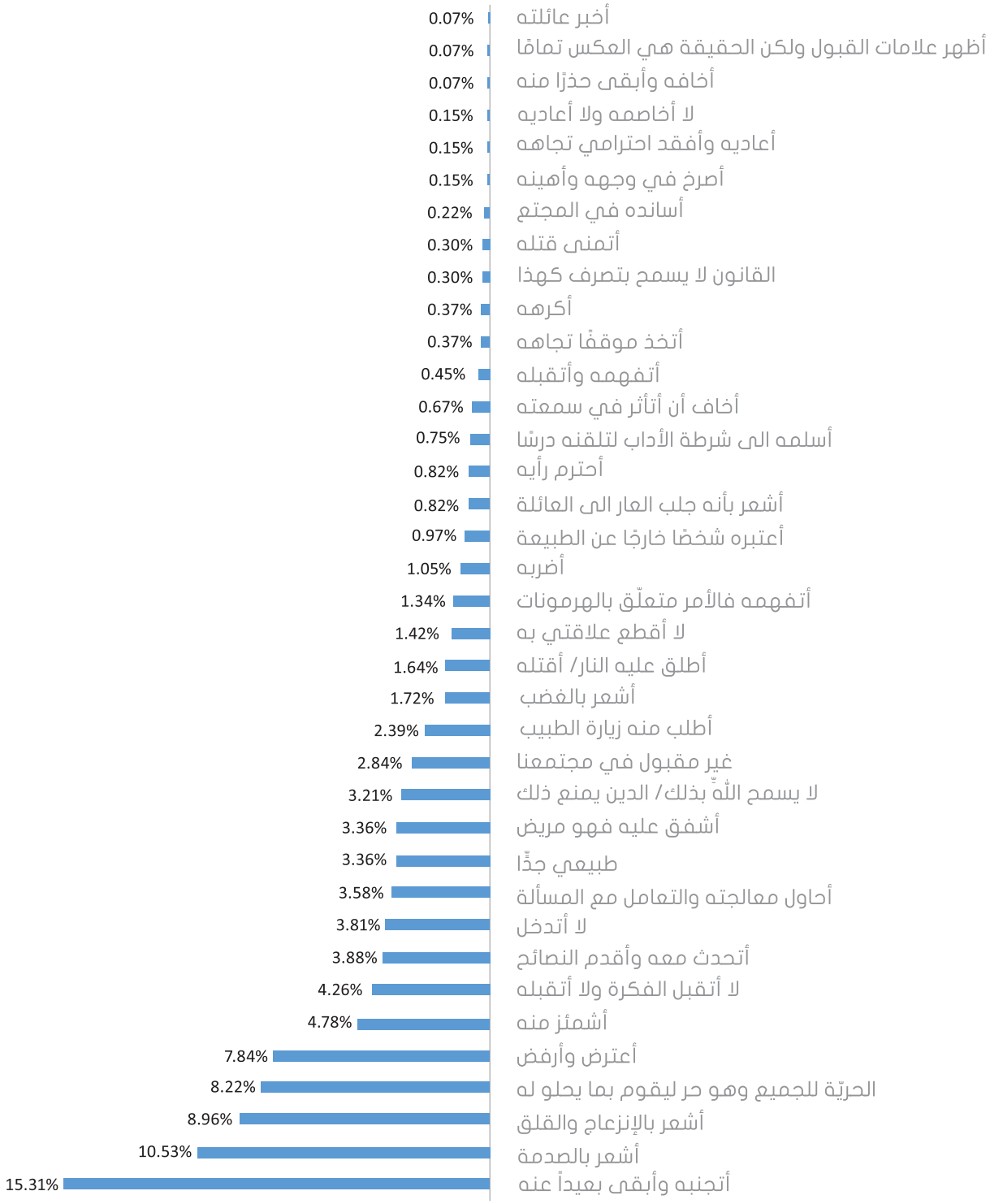

كيف ستكون ردة فعلك اذا قام أحد أفراد عائلتك أو صديق لك باخبارك أنه/أنها من متغيري النوع الإجتماعي؟

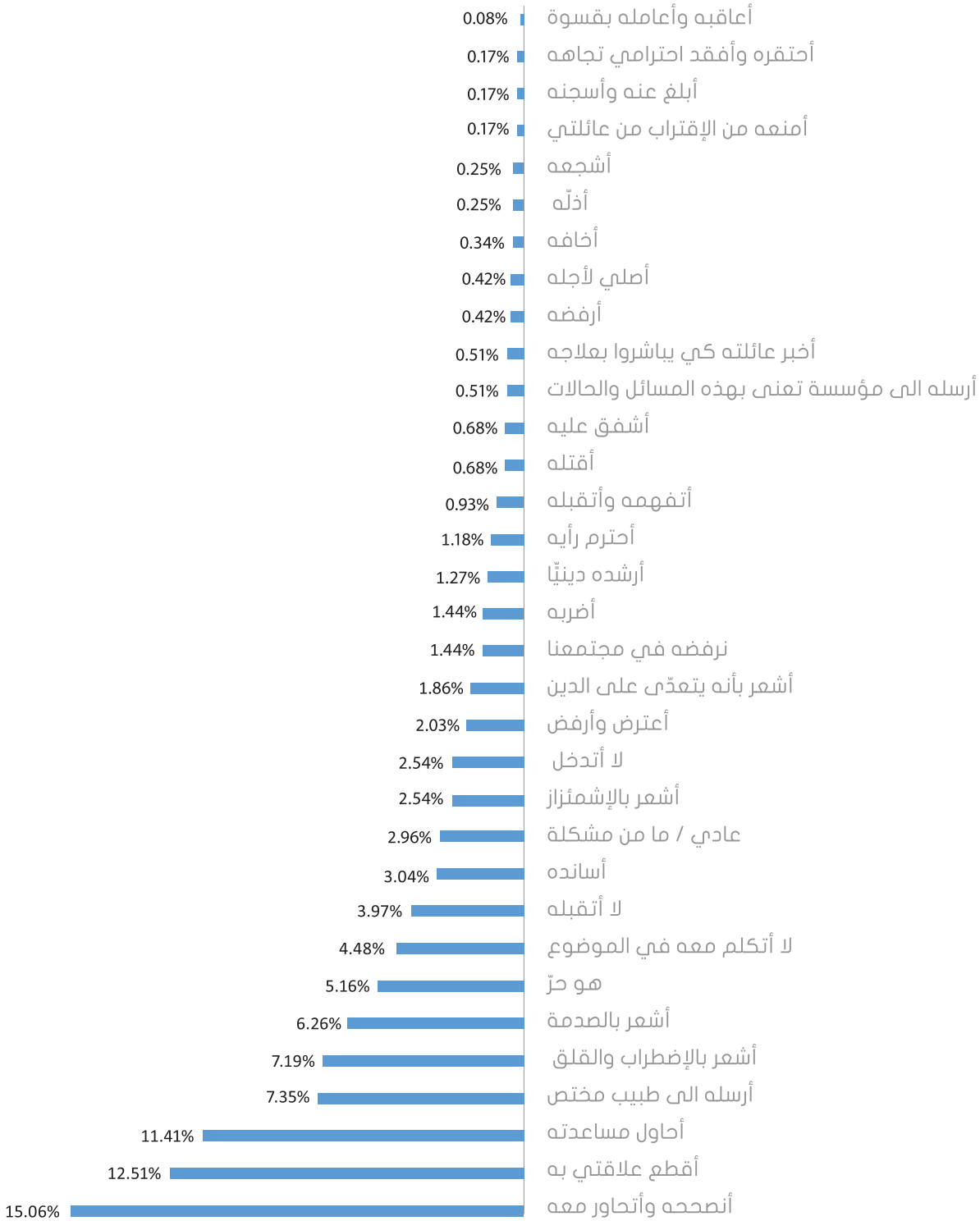

فيما يلي، جدول شامل للنتائج المحددة بالنسبة للسؤال.

لقد تم تصميم الاستبيانات باستخدام الأسئلة نفسها ومقياس الإجابة نفسه حيث 1 = لا أوافق بشدة. 2 = لا أوافق إلى حد ما. 3 = لا أوافق ولا أعارض؛ 4 = أوافق إلى حد ما. و5 = أوافق بشدة.

		المعدل (1-5)	بوافق تماماً + بوافق نوعاً ما (%)	بعارض بقوّة + بعارض نوعاً ما(%)	لا بوافق ولا بعارض (%)
	الجنس في علاقته بالزواج				
Q1_1	الجنس خارج العلاقة الزوجية أو قبل الزواج هو شيء غلط للمرأة	3.94	73.6	22.7	3.7
Q1_2	الجنس خارج العلاقة الزوجية أو قبل الزواج هو شي غلط للرجل	3.1	49.4	43.3	7.3
Q1_3	من حقّ الرجل انّو يجبر مرتو تعمل علاقة جنسية معو من دون موافقها	1.42	4.2	90.4	5.4
	الحرّية الجنسيّة أو القيود الجنسيّة				
Q2_1	كل فعْل جنسيّ بالتراضي بين شخصين راشدين ما لازم يكون قانونياً ممنوع	3.4	55.7	33	11.4
Q2_2	سلوك الشخص الجنسي متعلّق فيه وحده وما لازم حدا يدينه أو يقيّمه عليه	3.45	56	31.5	12.6
	التربية الجنسية				
Q3_1	الهدف الرئيسي من الجنس هو الإنجاب	2.5	29.4	61.8	8.8
Q3_2	الهدف الرئيسي من الجنس هو إنو الشخص يستمتع	4.37	88.8	5.9	5.3
Q3_3	الجنس هو بالأساس وظيفة جسديّة، متلو مثل الأكل	3.59	61.7	25.5	12.8
Q3_4	التربية الجنسية ممكن تؤدّي للتجريب ولزيادة النشاط الجنسي	3.16	47.1	39.5	13.5
Q3_5	بالمدارس لازم يكون في تربية جنسيّة	4.01	73.8	15.7	10.4
	الإجراءات القانونية والإجتماعية يللي بتتعلّق بالمثليّة الجنسية				
Q5_1	مفيد للمجتمع إنو يعترف بالمثليّة الجنسية كأمر طبيعي	1.97	18	75.9	6.1
Q5_2	مثليّي ومثليات الجنس عم يتعرّضوا لمعاملة سيّئة بمجتمعنا	2.86	41.2	50	8.8
Q5_3	مثليّي ومثليات الجنس هم جزء طبيعي من المجتمع	2.44	33.3	60	6.7
Q5_4	لازم يسمحوا لمثليّي ومثليات الجنس إنو يكون عندهم أماكن خاصة ليتلاقوا فيها	2.05	21.3	72	6.8
Q5_5	المثليّة الجنسية هيّ مجرّد نمط حياة مختلف، وما لازم إنو يندان	2.4	31	63.6	5.4
Q5_6	القوانين ضد المثليّة الجنسية ضرورية للحدّ من عدد المثليّين والمثليات بالمجتمع	3.61	65.6	29.8	4.6

		المعدل (1-5)	بوافق تماماً + بوافق نوعاً ما (%)	بعارض بقوّة + بعارض نوعاً ما(%)	لا بوافق ولا بعارض (%)
Q5_7	مثليّي ومثليات الجنس خطر على المجتمع	3.65	66.3	27.9	5.8
Q5_8	ومثليات الجنس بينتموا للمجتمع مثليّي	3.2	54.9	39	6.1
Q5_9	لازم نتقبّل مثليّي ومثليات الجنس بالمجتمع	2.32	28.1	64.6	7.4
Q5_10	غلط إنو يكون الواحد أو الوحدة مثليّ او مثليّة الجنس بس **ما لازم** يُعتبر هالشي ضد القانون	2.71	38.1	55.1	6.9
Q5_11	مؤخراً، جمعية الطب النفسي اللبنانية شطبت المثلية الجنسية من لائحة الأمراض النفسية. هل بتوافق على هيدا الشي؟	2.59	33.9	60.7	5.4
Q5_12	بسيكولوجية لازم يخضعو مثليّي ومثليات الجنس للمعالجة الهرمونية أو	4	79	15.6	5.4
Q5_13	لازم ياخدوا مثليّي ومثليات الجنس على السجن	2.29	30	65.5	4.6
Q5_14	مثليّي ومثليات الجنس لازم يتغرَّموا (يدقعوهم غرامة)	2.58	38.2	57.3	4.5
Q5_15	لازم يخضع مثليّي ومثليات الجنس لعقوبة جسدية	1.75	16.5	79.7	3.9
Q5_16	لازم يخضع مثليّي ومثليات الجنس لعقوبة الموت	1.5	11	85.3	3.8
Q5_17	لازم الدولة تسجّل هوية مثليّي ومثليات الجنس	1.91	15.8	77.4	6.8
Q5_18	المجتمع لازم يتقبّل مثليّي ومثليات الجنس	2.32	28.3	64.6	7.2
Q5_19	المجتمع لازم يحمي مثليّي ومثليات الجنس	2.38	30.1	61.7	8.3
Q5_20	مثليّي ومثليات الجنس وعزلهم لازم نبْذ	2.66	39.5	55.3	5.3
Q5_21	لازم طرْد الأرواح الشريرة من مثليّي ومثليات الجنس	2.65	36.8	50.8	12.3
	المادّة 534				
Q6a	في المادّة رقم 534 من القانون، يللي بتجرم العلاقات الجنسية يللي بتعارض الطبيعة. هل سامع بهل مادّة؟		"نعم 23.3%"	"لا 76.7%"	
Q6b	لأي درجة بتعارض او بتوافق المادّة 534، هل بتعارض بقوّة، بتعارض نوعاً ما، لا بتوافق ولا بتعارض، بتوافق نوعاً ما، بتوافق تماماً	3.24	49.9	39.8	10.3
	المثليّة الجنسية من الناحية الدينيّة والأخلاقية				
Q7_1	بعتبر إنو المثليّة الجنسية هي سلوك غير أخلاقي	4.18	81.3	12.5	6.2
Q7_2	بعتبر إنو المثليّة الجنسية هي خطيّة/ حرام	4.28	83.5	12	4.5
Q7_3	بعتبر إنو المثليّة الجنسية بتهدّد كيان العائلة	4.26	85.1	9.8	5.2
Q7_4	بعتبر إنو المثليّة الجنسية عادية وطبيعية	1.8	12.7	81.2	6.2
Q7_5	الكتب الدينية تدين المثليّة الجنسية	4.26	81	10.7	8.3
Q7_6	مثليّي ومثليات الجنس هم خطر على العائلة التقليدية	4.19	82.2	11.2	6.6
	بعض الإعتقادات المرتبطة بالمثليّة الجنسيّة				
Q8_1	باعتقادي، المثليّة الجنسية هي اضطراب نفسي	3.87	72.2	19.1	8.7
Q8_2	الأشخاص يللي بأيّدوا المثليّة الجنسية هنّي بالأغلب مثليّي ومثليات الجنس	2.67	37.1	55.7	7.2
Q8_3	يوجد شي من المثلية الجنسية بكل رجل وامرأة	2.16	21.6	70.2	8.3
Q8_4	باعتقادي، المثليّة الجنسية هي اضطراب بالهرمونات	4.05	79	9.2	11.8
Q8_5	باعتقادي، المثليّة الجنسية هي وضع خاص في الجينات	3.73	68.1	18.9	13.1
Q8_6	باعتقادي، المثليّة الجنسية هي خَيار	3.41	56.8	31.2	12
Q8_7	باعتقادي، مثليّي ومثليّات الجنس خِلقوا هيك	3.21	50.7	35.2	14.1

		المعدل (1-5)	بوافق تماماً + بوافق نوعاً ما (%)	بعارض بقوّة + بعارض نوعاً ما(%)	لا بوافق ولا بعارض (%)
Q8_8	باعتقادي، مثليّي ومثليّات الجنس عندهم كمان ميول جنسية للأطفال (pedophile)	3.07	46.4	39.6	14.1
Q8_9	باعتقادي، مافي مثلية جنسية بمجتمعنا؛ هيدا شي إجا من الغرب	2.68	36.3	55.5	8.2
Q8_10	باعتقادي، المثليّة الجنسية هي أحد التعابير الطبيعية للجنس	1.85	13.3	79.5	7.2
Q8_11	مثليّات الجنس هني هيك لأنو **ولا مرّة** كانوا بعلاقة جنسية مع رجال	2.58	31.6	54.7	13.8
Q8_12	مثليّي الجنس الذكور هني هيك لأنو **ولا مرّة** كانوا بعلاقة جنسية مع نساء	2.63	34.1	54.9	10.9
Q8_13	مثليّي الجنس هني أكثر عُرضة من غيرهم إنو يرتكبوا أفعال جنسية منحرفة مثل الإعتداء على الأولاد، الإغتصاب، الخ	3.05	46	43.6	10.4
Q8_14	إذا كان عند الرجل مشاعر مثليّة الجنس لازم يعمل كل شي بمقدوره للتخلّص منها	4.49	89	4.4	6.6
Q8_15	إذا كان عند المرأة مشاعر مثليّة الجنس لازم تعمل كل شي بمقدورها للتخلّص منها	4.48	87.7	4.2	8.1
Q8_16	معظم مثليّات الجنس بحبّو يلبسوا ثياب الرجال	3.18	51.8	36.8	11.4
Q8_17	معظم الرجال المثليّي الجنس بحبّو يلبسوا ثياب النسوان	3.12	49.6	39.6	10.8
Q8_18	الرجال المثليّي الجنس رجولتهم ناقصة	3.58	63.7	25.7	10.6
Q8_19	النسوان مثليّات الجنس أنوثتن ناقصة	3.3	54.4	34.5	11.1
Q8_20	بيقدر الشخص إنو يبطّل يكون مثليّ الجنس	3.66	65	20.6	14.4
	الأفكار، المشاعر والسلوك تجاه مثليّي الجنس				
Q9_1	بتجنَّب مثليّي ومثليات الجنس قد ما فيّي	3.77	69	25.5	5.5
Q9_2	إذا خبّرني فرد من العيلة إنو مثليّ أو مثلية الجنس، بتضايق كتير	4.09	79.7	15.4	5
Q9_3	بعصّب إذا شفت شخص مثليّ أو مثلية الجنس عم يتصرّف بحركات الجنس الآخر	3.79	72.3	21.7	6.1
Q9_4	بشعُر بالإهانة إذا شخص من جنسي طلب الخروج معي/ إقامة علاقة معي	4.06	77.4	16.1	6.5
Q9_5	بتوتّر إذا جلس شخص شكلو أو شكلا كأنو مثلي أو مثلية الجنس بجانبي بمكان عام	3.36	57.1	34.3	8.7
Q9_6	ما بقبَل كون ضمن مجموعة أو شركة معروف أو مشكوك بإنو بعض أفرادها أو موظفيها مثليّي أو مثليات الجنس	3.32	55.3	36.2	8.4
Q9_7	إذا اكتشفت إنو أحد أصدقائي مثليّ أو مثلية الجنس بقطع علاقتي فيه	3.29	57.5	38.2	4.3
Q9_8	إذا شخصين بحبّو بعض ما بيهمّ إذا كانوا رجل وامرأة، امرأتين أو رجلين	1.66	10.4	83.7	6
Q10_1	إذا اكتشفت إنو شخص بعرفو كان أو كانت سابقاً من الجنس الآخر، بصير بتصرَّف معه بعنف	2.07	20.7	72.5	6.8
	التصرفات مع متحوِّلي النوع الإجتماعي				
Q10_2	ممكن بسهولة أضحّك مع أصدقائي على الرجال يللي بيلبسوا ثياب امرأة	3.63	66.4	25.6	8

		المعدل (1-5)	بوافق تماماً + بوافق نوعاً ما (%)	بعارض بقوّة + بعارض نوعاً ما(%)	لا بوافق ولا بعارض (%)
Q10_3	ممكن بسهولة أضحّك مع أصدقائي على النساء يللي بيلبْسوا ثياب رجل	3.36	58.5	32.6	9.1
Q10_4	عليه جسدياً أو بلكلام إذا شفت رجل على الطريق لابس ثياب امرأة اتعدى	1.9	18.2	77.4	4.4
Q10_5	أو بكلام إذا شفت امرأة على الطريق لابسة ثياب رجل، معقول اتعدى عليها جسدياً	1.78	14.1	80	5.9
	الإعتقادات والأفكار عن متحوِّلي النوع الإجتماعي				
Q11_1	الله خلق جنسين، وجنسين فقط لا غير	4.82	97.5	1.1	1.5
Q11_2	الرجل يللي بيلبس تياب امرأة هو منحرف	4.32	87	7	6
Q11_3	المرأة يللي بتلبس تياب رجل هي منحرفة	4.13	80.5	10.9	8.6
Q11_4	مش بالضروري إنو الناس يحدّدوا هويّتهم برجل أو امرأة	2.08	23.4	71.8	4.8
Q11_5	عمليّات تغيير الجنس مَنّا غلط من الناحية الأخلاقية	2.5	31.1	58.5	10.6
Q11_6	مش غلط إنو الواحد أو الوحدة يغيّر جنسه في حال كان عنده مشكلة طبّية أو بيولوجية (هرمونيّة)	3.25	54.6	34.5	11
Q11_7	مش غلط إنو الواحد أو الوحدة يغيّر جنسه بحسب خياراته الشخصية	1.72	11.3	82.5	6.3
	المشاعر تجاه متحوِّلي النوع الإجتماعي				
Q12_1	الرجال يللي بيلبْسوا ثياب نساء بقرّفوني	4.17	79.7	12.4	7.8
Q12_2	النساء يللي بيلبْسوا ثياب رجال بقرّفوني	3.81	68.4	19.4	12.3
Q12_3	إذا شخص بعرفه أو بعرفا من زمان خبّرني إنو كان من الجنس الآخر رح واجه صعوبة إنّو أتقبّله أو بتقبلها	3.31	54.8	35	10.3
Q12_4	بس اتعرّف على شخص بهمّني إقدر أعرف إذا كان رجل أو امرأة	4.18	82.1	12.1	5.8
Q12_5	ما بحب إذا حدا عم يتغزّل فيّي، وما إقدر أعرف إذا كان رجل أو امرأة	4.18	80.2	10.1	9.8
Q12_6	لازم الدولة تدفع كلفة عمليّات تغيير النوع الإجتماعي	2.22	24.6	65.5	9.9

سابعاً: ملخّص عن الجمعيات

المؤسسة العربية للحريات والمساواة

المؤسسة العربية للحريات والمساواة
arab foundation for freedoms and equality

هي جمعية تكمن في تشجيع ومساندة عمل الناشطين/ات والمؤسسات العاملين من أجل حقوق الإنسان والحقوق الجسديّة والجندريّة والجنسيّة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مركز الموارد الجندريّة والجنسانيّة

GSRC Gender & Sexuality resource center
مركز الموارد الجندرية والجنسانية

هو برنامج تابع للمؤسسة العربيّة للحريات والمساواة. ويهدف الى معالجة الفجوات المعرفيّة وانشاء مواقع بديلة لإنتاج المعرفة في اللغة العربيّة. ويؤدّي مركز الموارد الجندريّة والجنسانيّة دور محور المعلومات التي تجمع بين الناشطين الإجتماعيين والأكاديميين وبينهم وبين الباحثين للعمل سويًّا على انتاج المعرفة حول الجندر والجنسانيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

حلم

حلم
helem

هي منظّمة لبنانيّة غير حكوميّة لا تهدف الى كسب الربح المادي وتعمل على الوضع القانوني والإجتماعي لكلٍ من المثليين والمثليّات والثنائيين والثنائيّات المثليّة ومتغيري النوع الإجتماعي. وتقدم حلم "حماية لبنانيّة للمثليين وللمثليات وللثنائيات المثلية ولمتغيري النوع الإجتماعي" وهي أوّل منظمة رسميّة مناصرة لفئة الم م م في العالم العربي. تعني كلمة حلم في اللغة العربيّة (dream – دريم) وعلامة للحماية اللبنانيّة لفئات الم م م.

مرسى

مرسى marsa
مركز الصحة الجنسية sexual health center

هو مركز للصحة الجنسية في بيروت، لبنان. بدأ العمل به رسمياً في شباط 2011 الهدف من وراء هذا المركز هو تأمين خدمات متعلقة بالصحة الجنسية بصفة سرية وخصوصية من دون الكشف عن هوية المستفيد/ة. يقدم مرسى الخدمات للعامّة في بيئة وديّة خالية من الوصمة والتمييز ضد السنّ، الجنس، الهوية الجندرية أو الميول الجنسية.

ثامناً: ملخّص عن المؤلّفان

نور نصر

هي مديرة مركز الموارد الجندريّة والجنسانيّة في المؤسسة العربية للحريات والمساواة واستاذة في علم النفس في الجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اللبنانية الأميركية. وبعد تخرجها من مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، ركزت في أبحاثها على التمييز بين الجنسين في مكان العمل، وتحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصيّة، ودمج السياسات الصديقة للعائلة. ويشمل عملها حاليًا تعزيز البحوث حول الجندريّة والجنسانيّة والجسد في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من خلال استكشاف الروابط بين الأوساط الأكاديمية والنشاط الإجتماعي فضلًا عن إيجاد طرق بديلة لإنتاج المعرفة.

طارق زيدان

هو ناشط اجتماعي وعضو في منظمة حلم، أو الحماية اللبنانية لفئات الم م م. يرتكز عمله على اعادة تعديل السياسات المتعلقة بحقوق الم م م في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا عن طريق المناصرة العامة والبرمجة. وهو أيضًا مدير الإتصالات في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي وهو نائب رئيس مجلس إدارة المفكرة القانونيّة.

تاسعاً: الشكر والتقدير

يشكر المؤلفان الأشخاص والمؤسسات التالية على عملهم الشاق، ودعمهم الذي لا يقدر بثمن، وعلى توجيههم، والذين بدونهم لكان من الصعب جدًّا تحقيق هذا البحث وفروعه كلّها.

و نخصّ بالشكر الاتحاد الأوروبي ومؤسسة أركوس اللذين سمحا لهذا البحث بأن يبصر النور.

ونشكر فريق IPSOS MENA على عملهم الشاق في إجراء هذه الدراسة والعمل معنا عن قرب في ظل ظروف صعبة.

كما نشكر فريق العمل في معهد وليامز، في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجيليس – كلّيّة الحقوق، على مراجعة الاستبيانات للبحث واقتراح تعديلات. ونقدّم شكرًا خاصًا الى السيد براد سيرز، المدير التنفيذي لمعهد ويليامز والى السيد أندرو بارك، مدير العلاقات الدولية؛ والى الدكتور أندرو فلوريس، مدير الرأي العام، والدكتور إيلان ماير، الباحث المتميز في السياسات العامة لما قدموه من دعم لا يقدر بثمن.

ونخص بالشكر الدكتور هيثم خوري، مساعد في إدارة الأعمال. والدكتورة شارلوت كرم، أستاذة مساعدة في السلوك التنظيمي في كلية عليان لإدارة الأعمال في الجامعة الأميركية في بيروت على نصائحهم ومراجعتهما لمنهجية البحث وعلى مساعدتهما في تحليل البيانات التي تم جمعها.

بالإضافة الى ناتالي سعادة وكاثرين موغاليان على مساعدتهن في المؤلفات والبحوث، وتصميم الدراسة، وتحليل البيانات وكارلا بو سرحال على الترجمة وطوني بو سرحال لتصميم جميع المواد المتعلقة بالتقرير. ورافائيل جدع، ورالف عريضة، وغسان جوهر، وفيليب غباين لمساهمتهم الخلاقة.

كما نود أن نشكر زملائنا الذين يعملون بجد والأصدقاء في المؤسسة العربية للحريات والمساواة (AFE) ، حلم (حماية لبنانية لفئة الم م م) ومركز الصحة الجنسية مرسى، الذين ساندونا طوال هذا البحث. ونخصّ بالشكر شكر السيد جورج قزي، مدير الموسسة العربيّة للحريات والمساواة.

لقد تحقق هذا البحث بالمساعدة الماليّة التي قدّمها الإتحاد الأوروبي. إن محتويات هذا البحث هي من مسؤوليّة المؤسسة العربيّة للحريات والمساواة ولا يمكن تحت أي ظرف كان أن تعكس موقف الإتحاد الأوروبي.

بتمويل من

الإتحاد الأوروبي